

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ٢٣

الخميس، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدائمك)

السيد ماسيسي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن فخامة رئيس جمهورية بوتسوانا، الفريق سيريتسي خاما إيان خاما، اسمحو لي في البداية أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تهانينا القلبية للسيد ماغتر ليكتوفت بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السبعين. إن انتخابه يشهد على الصفات الممتازة التي يتحلى بها أثناء شغل منصبه، والتي ينبغي أن تدعم إلى حد كبير تنفيذ ولايته خلال هذا العام التاريخي من أعوام الأمم المتحدة. ونود أن نؤكد على دعم بوتسوانا القاطع له خلال مدة توليه هذه المهمة.

ويود وفدي وأنا أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لكي ننوّ مع التقدير بسلفه، معالي السيد سام كاهامبا كوتيسا، التي كانت قيادته ومساعدته الهادفة كرئيس للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين بادية إلى حد كبير في الجهود الدولية المبذولة للتصدي للتحديات العالمية التي تواجه العالم اليوم. فالأحداث الرفيعة المستوى التي عقدها في هذا الصدد أثبتت التزامه الحقيقي بالتنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وكرامة الإنسان.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الرويبي (البحرين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد مو كغويتسي إريك كيايتسوي ماسيسي،  
نائب رئيس جمهورية بوتسوانا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب

رئيس جمهورية بوتسوانا.

اصطحب السيد مو كغويتسي إريك كيايتسوي ماسيسي،  
نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة

السيد مو كغويتسي إريك كيايتسوي ماسيسي، نائب رئيس  
جمهورية بوتسوانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1529662 (A)



واختيار الرئيس لموضوع المناقشة العامة في هذه السنة، ”الأمم المتحدة في ذكراها السبعين: التزام جديد بالعمل“، هو إذاً اختيار مناسب، لأنه يوفر سياقاً له علاقة بمدواتنا وأفكارنا في هذا المنعطف الحاسم من حياتنا.

وقبل خمسة عشر عاماً، وفي مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠، اعتمد أكبر تجمع لزعماء العالم في التاريخ إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، الذي أكد على الحاجة إلى إطار للتنمية العالمية محوره الإنسان، في جملة أمور. وكان ذلك الإطار بمثابة نقطة الانطلاق للأهداف الإنمائية للألفية، تلك الأهداف التي أضحت معلماً بارزاً ضمت مجموعة من ثمانية أهداف ذات آجال زمنية محددة ترمي للتصدي للفقر المدقع والتفاوت الاجتماعي. ولأول مرة، كان هناك برنامج عالمي محدد بوضوح يركز انتباه الدول في شتى أنحاء العالم على المجالات ذات الأولوية لتلبية احتياجات أفقر الفئات في العالم، وتحريرها من ظروف الفقر المدقع غير الإنسانية. والتقارير النهائي للأمين العام بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ”تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥“، يبين أن تقدماً كبيراً قد أحرز في تحقيق تلك الأهداف.

وبالرغم من تلك الإنجازات المشهودة، تبقى الحقيقة المؤسفة أن التقدم كان متفاوتاً إلى حد كبير عبر البلدان والمناطق وداخلها. ومازلنا نرى الجموع - وخاصة الأكثر فقراً والمستضعفين والمهمشين في مجتمعاتنا - تكابد ظروفًا معيشية غير مقبولة. ولا يزال الإقصاء الاجتماعي ومظاهر عدم الإنصاف يمثلان تحدياً كبيراً في معظم البلدان، والنساء والفتيات والشباب هم من يتحمل وطأة تلك الظروف. والوضع يختلف من دولة إلى أخرى بسبب واقعها وقدراتها الوطنية، الأمر الذي يتطلب تدخلات أكثر تركيزاً واستهدافاً للتصدي للقضايا بفعالية وكفالة الاستدامة لما تحقق من تنمية.

إننا واثقون من أن جهود الرئيس سوف تعزز وتوجه بثبات عموم أعضاء المنظمة في السير على السبيل الذي يكفل التنفيذ الكامل والفعال لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي الخطة التاريخية التي اعتمدها زعماء العالم قبل بضعة أيام فقط.

وسوف أكون مقصراً إن لم أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، الذي كان وسيظل شغفه وتفانيه يعودان بالفائدة على أعمال المنظمة.

إن عام ٢٠١٥ يشكّل عامًا بالغ الأهمية بشكل استثنائي في تاريخ البشرية. فهو لا يصادف الذكرى السنوية السبعين لولادة الأمم المتحدة فحسب، بل يصادف أيضاً الذكرى السنوية السبعين لنهاية الحرب العالمية الثانية، والذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية الخامسة عشرة لمؤتمر قمة الألفية، على سبيل المثال لا الحصر. وهذه القائمة التي تتضمن المعالم التاريخية العالمية ليست كاملة بأي حال من الأحوال، ولكنها تبيّن التزام الأمم المتحدة الحازم والثابت بمناصرة قضايا البشرية.

وأهمية هذا العام تدفعنا إلى أن نقف ونستذكر المقاصد والمثل العليا والمبادئ الأساسية التي أنشئت على أساسها الأمم المتحدة. ومن الضروري أن نفكر ملياً في تاريخ هذه المنظمة العظيمة، وأن نأخذ، نحن المجتمع الدولي، ما حققناه في الاعتبار وما لا يزال بوسعنا تحقيقه لحماية تطلعات مؤسسي الأمم المتحدة ونزاهتهم، والتمسك بأولوية الميثاق المطلقة وبسلامته. علاوة على ذلك، إن هذا العام يتيح لنا الفرصة للاعتراف بجوانب فشلنا، واسترعاء الانتباه إلى المجالات التي أحققنا فيها تجاه الوفاء بمسؤوليتنا الفردية والجماعية لتحقيق جميع الركائز الثلاث للتنمية البشرية ألا وهي: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

وإننا نتطلع إلى التنفيذ الفعال للأهداف السبعة عشر المتكاملة وغير القابلة للتجزئة ولـ ١٦٩ هدفاً تم التوصل إليها خلال عملية حكومية دولية شاملة للجميع، عملاً بالولاية التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٢. وتشعر حكومة بوتسوانا في ذلك المسار الجديد بتفاؤل متزايد بأننا سنحقق المستقبل الذي نصبو إليه جميعاً.

وفي كانون الأول/ديسمبر، تجتمع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في باريس لاعتماد اتفاق عالمي ملزم قانوناً بشأن تغير المناخ. ولا نغالي بالتأكيد على أهمية ذلك ومدى إلحاحه. فتغير المناخ، إن تركناه غير ضابط، يمكن القول إنه أكبر التحديات البيئية التي يواجهها العالم، مع ما ينطوي عليه من عواقب وخيمة بالنسبة لكوكبنا والأجيال القادمة. وما فتئنا نشهد ارتفاعاً خطيراً في مناسيب مياه البحار، وذوبان الأنهار الجليدية، والانخفاض الحاد في الإنتاج الزراعي، والتغير في أنماط الطقس، والتحديات الصحية الناجمة عن تغير الأحوال المناخية.

وتغير المناخ يشكل تهديداً أمنياً خطيراً كذلك، لأنه يؤدي إلى نزوح الملايين من البشر ويدفع أعداداً أكبر إلى العيش في ظروف معيشية لا تحتمل. ونحن نتقدم بخالص تعازينا لكل من فقدوا أحبائهم أو تضررت ممتلكاتهم نتيجة للكوارث الطبيعية. والبلدان النامية هي الأكثر تضرراً، لأن قدراتها المحدودة لا تمكنها من الاستجابة لتلك العواقب، وبالتالي فهي تحتاج إلى مساعدة كبيرة في تطوير تكنولوجيا مناخية ذكية بغية الحد من ضعفها والانتقال إلى مسارات النمو المنخفض الكربون.

وفي إطار السعي لتحقيق التنمية العالمية التي لا تترك أحداً يتخلف عن الركب، يرى وفد بوتسوانا أنه ينبغي التركيز بشكل خاص على البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة وعلى

وفي بوتسوانا، نحن نفتخر بالأشواط الكبيرة التي قطعناها على طريق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما بالنظر إلى القيود الشديدة التي واجهتنا، ولا تزال تواجهنا في الموارد والقدرات ونحن نقوم بتنفيذ برامجنا التنموية ونستعد لإدماج الخطة الجديدة في برامجنا المحلية. والقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات والشباب وتوفير فرص العمل والمساواة في الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، لا تزال تتصدر جدول أعمالنا الوطني. ومع ذلك، فإننا نمضي قدماً بعزم ثابت لضمان اغتنام كل فرصة سانحة وتعبئة كل جهد ممكن وتسخير كل الموارد لضمان الكرامة المتأصلة والحريات الأساسية لجميع المواطنين في بوتسوانا. ويشمل ذلك إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، فإن حكومة بوتسوانا حالياً في المراحل الأخيرة من بلورة الرؤية الوطنية لعام ٢٠٣٠ وخطة التنمية الوطنية الحادية عشرة للبلاد من أجل ضمان المواءمة والتكامل بين التطلعات الوطنية والبنات الأساسية لتحقيقها.

ومع انحدار شمس الأهداف الإنمائية للألفية نحو الميغيب، شرعت حكومة بوتسوانا بحماس في التحضير لبروز فجر إطار التنمية العالمي الجديد. ولذلك، ترحب بوتسوانا بالخطوة التي كانت متوقعة على نطاق واسع باعتماد أهداف التنمية المستدامة الطموحة للغاية والتحويلية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، والتي تأتي تنويجاً لأكثر من عامين من المفاوضات المكثفة والواسعة النطاق والشاملة على نحو استثنائي. وتمثل الخطة الجديدة تلك رؤية عالمية لتحقيق الازدهار المستدام للجنس البشري وكوكبنا الحي، حيث يشكل السلم والأمن العالميان الأساس للتنمية المستدامة في الدول كافة.

مستوى المنظومة يمتد ليشمل تحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرى أن ذلك سيقطع شوطاً طويلاً نحو تعزيز الجهود الدولية الرامية للتصدي للتحديات العديدة التي تواجه التنمية والسلام والأمن الدائمين.

ولا يمكننا أن نتكلم عن التنمية أو عن السلم والأمن بدون أن نتطرق إلى ظاهرة الهجرة التي تثير قلقاً متزايداً. فتدفق المهاجرين الدوليين مستمر في النمو بشكل مطرد منذ الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المعقود في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. والتراعات وعدم الاستقرار السياسي والفقر هي عوامل الدفع الرئيسية للهجرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، كما يتضح من الآلاف الذين يواصلون عبور البحر المتوسط إلى أوروبا بحثاً عن فرص اقتصادية. والظروف الخطيرة التي يتعرض لها المهاجرون، إلى جانب تلك المستويات التي لم يسبق لها مثيل من الأزمات الإنسانية التي تفضي إليها تحركاتهم، مدعاة للقلق الشديد.

فمن الخطأ أن نلقي باللائمة على بلد أوروبي واحد لسياسته إزاء الهجرة، لأن كل بلد له أن يقيم قدرته على استيعاب تلك التدفقات. كما ينبغي ألا تلام أوروبا على حوادث الغرق المأساوية في عرض البحر، لأن الوزر يقع على عاتق البلدان الأصلية للمهاجرين.

وبوتسوانا ترى أن مسألة الهجرة تستدعي اهتماماً عاجلاً من المجتمع الدولي، بهدف بلورة حل شامل ودائم. وفرض الحصص وجعلها إلزامية للدول لاستقبال المهاجرين أو اللاجئين ليس بالحل الأمثل. وعوضاً عن ذلك، ينبغي النظر في إمكانية مكافأة البلدان التي تستقبل المهاجرين أو اللاجئين ودعمها من خلال إنشاء صندوق خاص تابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأوروبا، أو بالأحرى المجتمع الدولي بأسره، ينبغي أن تسهم سنوياً في ذلك الصندوق،

الدعم الخاص الذي تحتاج إليه لبناء اقتصاداتها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، اجتمعت البلدان النامية غير الساحلية في فيينا لاعتماد برنامج عمل فيينا المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي حدد ستة مجالات ذات أولوية، بما في ذلك تطوير البنية التحتية وصيانتها، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، والتكامل والتعاون والتحول الاقتصادي الهيكلي على المستوى الإقليمي. وبوتسوانا، شأنها شأن البلدان النامية غير الساحلية الأخرى، تحتاج إلى زيادة كبيرة في قدراتها على تنفيذ أي من تلك المجالات. وينطبق ذلك أيضاً على البلدان المتوسطة الدخل، وهي الفئة التي تنتمي بوتسوانا إليها. وتشير الأرقام إلى أن ٧٥ في المائة من أفقر سكان العالم يعيشون في بلدان متوسطة الدخل.

وعليه، فإن الدعوة واضحة لاستكشاف الآليات التي يمكن من خلالها مساعدة تلك البلدان على معالجة مشكلة الفقر المدقع والمتفشي على نطاق واسع. وحجم المساعدات المطلوبة يتخطى الحاجة الواضحة لتطوير البنية التحتية وتعزيز المؤسسات والوصول إلى التكنولوجيا وتنمية المهارات وتطوير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، في جملة أمور. ومن الأهمية بمكان أن يقدم التمويل للتنمية من أجل تلبية الاحتياجات والتحديات الخاصة لفرادى البلدان المتوسطة الدخل عوضاً عن تطبيق إطار سياسي موحد على الجميع. والفشل في هذا الصدد سيكون ضاراً بمسار تنمية البلدان المتوسطة الدخل، مع وجود إمكانية حقيقية لانتكاسها إلى وضع أقل البلدان نمواً.

لقد بدأت المناقشات في مختلف منابر الأمم المتحدة بشأن الكيفية التي ينبغي للمنظمة أن تتحول من خلالها لكي تكون أفضل تنظيمياً وتجهيزاً للاضطلاع بولايتها بفعالية وكفاءة وتحسين خدماتها لمصالح الدول الأعضاء فيها. وترى بوتسوانا أن من بين عشرات الاعتبارات يبرز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة وفيما بينها من أجل اتساق أقوى على

وفي عالم حدوده سهلة الاختراق وبتزايد فيه ترابط الدول، يكون للأخطار التي تهدد الأمن فيه عواقب على الجميع. والفرق الوحيد هو في درجة التأثير. وفي أفريقيا، تشكل الحالات في الصومال وليبيا وجنوب السودان، على سبيل المثال لا الحصر، الشغل الشاغل حالياً وتتسبب في قلق بالغ للقارة. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأفريقي يشارك بفعالية، من خلال آلياته الإقليمية والدعم الدولي، في الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات. وستظل بوتسوانا تدعم هذه الجهود دعماً كاملاً. ونأمل في أن يتم التوصل إلى حلول دائمة قبل تكبد المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء، وقبل أن يترسخ عدم الاستقرار في تلك المجتمعات.

وفي أنحاء أخرى من العالم، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة في الشرق الأوسط. لا يزال الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بلا حل لعدة عقود، ودون بشارة حقيقية بقرب نهايته. وما برحت بوتسوانا تؤيد تأييداً تاماً الحل القائم على وجود دولتين، وننضم إلى الدعوة إلى إجراء حوار بناء بين الطرفين المعنيين.

ومما يثير القلق بشكل خاص في الشرق الأوسط، الأزمة السياسية في اليمن والحرب التي طال أمدها في سورية. وقد تسببت الأخيرة على نحو خاص في إلحاق دمار لم يسبق له مثيل بشعب، بدرجة لم نشهدها منذ الحرب العالمية الثانية. إن بوتسوانا مترعجة على نحو بالغ من أن مجلس الأمن رغم ذلك يبدو مشلولاً جراء انقسامات حادة فيما بين أعضائه تمنعه من الاضطلاع بمسؤولياته. بموجب الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة ومن اتخاذ إجراء حاسم ضد الحكومة السورية. فعلى الرغم من المذابح وتدمير الممتلكات بأبعاد يعجز عنها الوصف في ذلك البلد منذ عام ٢٠١١، لا يزال بعض أعضاء المجلس يعرقلون المبادرات الرامية إلى وضع نهاية للحرب وتخفيف المحنة المأساوية للشعب السوري المسكين.

استناداً إلى تقييم الوضع الاقتصادي لكل بلد، وما إذا كان يستضيف لاجئين. وإن كان لشيء أن يكون إلزامياً، فينبغي أن يكون ذلك النهج. وباختصار، كلما استقبل بلد ما المزيد من اللاجئين، يزيد حجم مكافأته أو الدعم المقدم له وتنخفض مساهمته في الصندوق.

وإننا نرحب بمبادرة الأمين العام لعقد القمة الإنسانية العالمية الأولى من نوعها على الإطلاق في العام القادم. وينبغي ألا تقتصر تلك القمة على تعزيز الجهود القائمة والجديدة لمعالجة مسألة الهجرة، بل يجب كذلك أن تضمن اعتماد نهج شاملة ومتناسكة ومتسقة للاستجابة لقضية البنية الإنسانية العالمية، وهي قضية ملحة للغاية.

وما فتئت بوتسوانا تشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين في أجزاء كثيرة من العالم، والتي يمكن القول إنها تمثل التحدي الأكبر للتنمية البشرية. فنحن نشهد زيادة مفرجة في عدم الاستقرار وانعدام الأمن والنزاعات العنيفة التي تسبب دماراً ومعاناة بشرية يعجز عنهما الوصف.

لقد وصلت الخسائر المتزايدة في أرواح الأبرياء وتصاعد الأزمات الإنسانية إلى مستويات مأساوية، مما يجعل من الضروري للمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة. ونغتنم هذه الفرصة لثني على جميع المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان على العمل الجيد الذي يقومون به بالنيابة عن البشرية.

إن تزايد مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول والمتطرفين في معظم حالات الصراع أمر مقلق للغاية. تزيد أنشطة تلك الكيانات من صعوبة إدارة النزاعات وتسويتها. ويزيد الإرهاب، بما في ذلك ظهور عمليات الاختطاف كإحدى أشكاله الكثيرة، من تعقيد الاستجابة للنزاعات في المناطق المضطربة.

القضائي الدولي الوحيد الدائم للتعامل مع جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتأسف حكومة بوتسوانا أن عدم تعاون بعض الدول الأطراف في نظام روما الأساسي لا يزال يؤثر على المحكمة، مما يهيئ الفرصة للاستمرار في الإفلات من العقاب والمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولذلك، نحث جميع الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن تدعم المحكمة دعماً كاملاً. فالتعاون ضروري لضمان سلامة المحكمة وعملها بفعالية.

ويجدوني الأمل ووفد بلدي في أن تتمكن، ونحن نحتفل بمرور ٧٠ سنة على إنشاء الأمم المتحدة، من أن تتفق بالإجماع على أن المساءلة القضائية والحوكمة الشاملة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان عناصر أساسية للمجتمعات السلمية. ولا ينبغي أن ينظر إلى ذلك باعتباره حكراً على المحكمة الجنائية الدولية أو مجلس الأمن وحدهما، بل باعتبارها مسؤولية مشتركة ومعيّارة للمجتمع الدولي.

أخيراً، كلما أسرع العالم في التخلص من قيادة سيب بلاتر الضعيفة للاتحاد الدولي لكرة القدم كلما كان أفضل. فالفساد والإدارة السيئة وقيادة انتهت مدة صلاحيتها بزمن تجعل من تلك المنظمة صورة كربونية لدولة فاشلة. فالحكم الرشيد لا ينبغي أن ينطبق على الحياة السياسية وحدها، بل على جميع المؤسسات، لا سيما المنظمات الدولية.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على التزام بوتسوانا وإيمانها الراسخ بالمقاصد والمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بقوة بعالم يرفع ويحافظ على حياة الكل ضمن الحدود الطبيعية للكوكب الحي، من دون أن يتخلف أحد عن الركب بتاتا. وتبقى بوتسوانا متفائلة حقاً في اعتقادها بأنه، مع توفر إرادة سياسية حقيقية وتضافر الجهود الجماعية، يمكن تحقيق عالم من هذا القبيل.

وإذ ارتاعت بوتسوانا جراء العذاب الواقع على الشعب السوري من قبل حكومته مع إفلات مشين من العقاب، انضمت إلى ٥٨ من أعضاء المجتمع الدولي المهتمين في عام ٢٠١٣ لتقديم التماس إلى مجلس الأمن بإحالة سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونأسف بشدة لأن اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة لا يزال يصطدم بالانقسامات داخل المجلس.

وفي ضوء هذه التحديات، لا تزال بوتسوانا تؤيد بحزم مبادرة فرنسا، التي تدعو الأعضاء الدائمين في المجلس إلى الامتناع عن استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على ارتكاب الفظائع الجماعية. ينبغي للأمم المتحدة، التي تدعو للديمقراطية في جميع أنحاء العالم، أن تكون قدوة. فمجلس الأمن ليس مثالا للديمقراطية عندما تقتصر العضوية الدائمة على خمسة فقط يتمتعون بحق النقض. ينبغي ألا تكون هناك عضوية دائمة ولا حق للنقض على الإطلاق. فالممارسة المتمثلة في أن القوة تصنع الحق ممارسة خاطئة في الواقع.

وبشكل عام، فإن على الدول مسؤولية رئيسية عن كفالة حماية مواطنيها. ومع ذلك، تفشل بعض الدول مثل سورية فشلاً ذريعاً، في الواقع، في ممارسة هذه المسؤولية. وبدلاً من ذلك، فإنها تنتهك القانون الدولي الإنساني مع إفلات مخز من العقاب. من الواضح أن ذلك ينبغي أن يؤدي إلى تطبيق تدابير بموجب الركيزتين الثانية والثالثة للمسؤولية عن الحماية - ومع ذلك لم يحدث شيء حتى الآن. هل آن الأوان لجعل المسؤولية عن الحماية بنداً رسمياً من بنود جدول أعمال يخضع للمناقشة في الجمعية العامة؟ ربما تعطي مناقشة من هذا القبيل زحماً كافياً لمجلس الأمن للاضطلاع بكامل ولايته، بما في ذلك عن طريق تحسين علاقته مع المحكمة الجنائية الدولية لتيسير التحقيق والملاحقة القضائية بحق مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية.

ويظل التزام بوتسوانا بنظام قوي وفعال للعدالة الدولية راسخاً. إن إيماننا بالمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها الكيان

فبعد معاناة طويلة، تحقق أخيراً حلم وطموح ورؤية شعب جنوب السودان في إنشاء بلد خاص بهم في ٩ تموز/ يولييه ٢٠١١، بدعم قوي من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والأمم المتحدة والهيئة الثلاثية. وبعد ذلك بأسبوع تقريباً اتخذت الجمعية العامة، في هذه القاعة العظيمة، خطوة تاريخية وصادقت على استقلالنا.

ونحن نشكر الأمم المتحدة بغاية الحماسة على ذلك.

وبعد أن حققنا الحرية لبلدنا وشعبه، فإننا لم نهدر، نحن القادة، أيّ وقت في الدفع قدماً بإنشاء مؤسسات الحكم الرشيد والممارسة الديمقراطية. وقد بدأنا عملياً من الركام في أعقاب الحرب الأهلية الأولى. لكنّ نزاعات داخلية غير مبررة على السلطة أعاقت تقدمنا وأفسدته، حيث أدت إلى صراع مؤسف اجتاح ثلاثاً من ولايات بلدنا العشر.

ومن دواعي سروري وارتياحي أن أعلن للجمعية عن وضع نهاية لتلك الحرب المؤسفة وإراقة الدماء غير الضرورية. فقد كان شعب جنوب السودان يتوق إلى السلام، وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥، اتخذ رئيسنا خطوة شجاعة - بمساعدة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والترويكا والصين وروسيا والأمم المتحدة وآخرين - بالتوقيع على اتفاق سلام مع أشقائنا في الثورة لإسكات البنادق وإنهاء الحرب الأهلية. وقد أعقب هذا التوقيع مباشرة إعلان الرئيس عن وقف دائم لإطلاق النار في اليوم التالي. ويجب أن نهنئ شعبنا على هذا الإنجاز التاريخي المتمثل في إحلال السلام. وإنني على يقين بأنه سيُعزّز بالرخاء والسعادة. ونُعيد الفضل في ذلك إلى جيراننا والمجتمع الدولي عموماً. والخطوة التالية الآن لهذه الهيئة هي أن تنضمّ إلينا وتساعدنا سريعاً على صعيدي المساعدة الإنسانية وإعادة البناء، بينما نتعهد بتنفيذ الاتفاق.

إنّ القلق يساور جنوب السودان بشأن السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان عالمياً وإقليمياً. ومع أن صعوباتنا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية بوتسوانا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد مو كغويتسي إريك كيايتسوي ماسيسي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، من المنصة.

**خطاب فخامة السيد جيمس واني إيغا، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان**

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية جنوب السودان.

اصطحب السيد جيمس واني إيغا، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بفخامة السيد جيمس واني إيغا، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد إيغا (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن فخامة الرئيس سلفا كير ميارديت، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة المنتخب حديثاً. وأن أعرب عن دعمنا لقيادته. كما نشكر سلفه، السيد سام كوتيسا، ممثل أوغندا، على نجاحه الرائع في الاضطلاع بمهام منصبه.

وأود أن أعرب عن خالص الامتنان للدور المحوري الذي أدته الأمم المتحدة والعديد من الأصدقاء قبل وأثناء وبعد ميلاد بلدنا، جنوب السودان، في تموز/يولييه ٢٠١١. ونثني على هذه الهيئة العالمية النبيلة وعلى قيادتها القديرة لدعمهما القوي لاستقلالنا. فنحن نتذكر بوضوح الأيام الثلاثة التي قضّاها الأمين العام في جوبا، مكرساً نفسه لإلقاء المحاضرات وتقديم المشورة لنا ونحن على مشارف نيل استقلالنا. ونحن نهنئ معالي السيد بان كي - مون.

وأنا أحثُّ الهيئة على العمل بسرعة أكبر في إنشاء وتحديد تلك الأداة الحيوية لإنفاذ أيّ وقفٍ جذّي لإطلاق النار.

وعلى صعيد الترتيبات الأمنية، عقد الطرفان المتحاربان في أديس أبابا، خلال الفترة من ١٣ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر، حلقة عمل انتهت بتوقيع وفد حكومتنا على المحضر وعلى إعلان. لكنَّ أشقائنا في الثورة رفضوا التوقيع لأسباب هم أدري بها. ويتعيّن الآن على التشكيلة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إقناع المعارضة المسلحة بتوقيع المحضر بأسرع ما يمكن. وإعلان الجيش الشعبي لتحرير السودان - جيش حكومتنا - قبل أسبوع تقريباً أنه سيخرج من جوبا إلى موقع على بعد ٢٥ كيلومتراً دليل إضافي على أنّ حكومتنا ملتزمة بهذا الاتفاق. وهذا برهان واضح على إرادة الحكومة لتنفيذه. وإذا تحرك الجيش الشعبي فعلياً لإعادة الانتشار، فإنّه يتعيّن على المجتمع الدولي أن يوفر سريعاً التمويل اللازم للإسهام في بناء ثكنات جديدة له في تلك الغابات.

وبينما نشرع في تنفيذ اتفاق السلام، ينبغي ألا تبقى الجزاءات وقيود السفر المفروضة على مسؤولينا خياراً. وعند هذا المنعطف، أحثُّ جميع البلدان ذات الإرادة الطيبة على الإسراع بتنفيذ مشاريع إنسانية وإنمائية ومشاريع لإعادة التوطين. ولا شكّ في أنّ التنمية والازدهار يمكن أن يفصيا سريعاً إلى توطيد السلام والاستقرار. لذا، فإنه من الأساسي لحكومة جنوب السودان أن تُذكر المانحين الدوليين بالتعهدات العديدة التي سبق أن قطعوها ولكنهم لم يفوا بها مطلقاً.

إنّ الضرورات المقبلة لمرحلة ما بعد الصراع، متمثلة في إعادة التوطين وإعادة التأهيل ونزع السلاح، تتطلب أكثر من أيّ وقتٍ آخر في تاريخنا المنكوب بالتراعات مساعدات مالية وتقنية متضافرة من أصدقائنا الكثيرين ذوي الإرادة الطيبة في أرجاء العالم. والوفاء بالتعهدات العديدة المقدّمة في منتديات كتلك التي استضافتها أوصلو في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٤ و "مؤتمر المشاركة الدولية" الذي استضافته الولايات المتحدة

الذاتية تفرض علينا قيوداً، فإننا مهتمّون أيضاً بمشاركتنا في الاستراتيجيات العالمية والإقليمية الهادفة إلى التصدي لمخاطر الإرهاب والتغير البيئي وما شابههما.

وأشيد بالدور الذي أدته بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أثناء الفترة التي أفضت إلى إعلاننا الاستقلال في عام ٢٠١١، وما بعدها. لكنّ أيّ تجديد لولاية تلك البعثة دون مشاورات مع الحكومة ورضي منها لن يكون أمراً صائباً، وسيصبح بالتالي غير مقبول. ومن المعلوم تماماً أنّ المسائل من هذا القبيل أمور سيادية ولا بد من التشاور بشأنها على النحو الواجب.

إنّ حكومتنا لم تتغاض ولن تتغاضى مطلقاً عن ارتكاب رائم ضد الناس الذين نحكمهم أو انتهاك حقوق الإنسان. وتعزيز وحماية سلامة الأشخاص والأسر والطوائف ورفاههم المادي والاجتماعي واجبٌ نتعامل معه بكل جدية. ولن نسمح للإفلات من العقاب بأن يسود. فنحن مدركون لواجباتنا تجاه البشرية، ونحترم ميثاق حقوق الإنسان الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والبروتوكولات ذات الصلة. ونحترم مضمون وأحكام اتفاقيات جنيف، ونتعهد بالتقيد الصارم بها وتطبيقها بدقة في سياقنا الصعب والمعقد. ومنذ استقلالنا، كلّما تلقينا تقارير بشأن ارتكاب عناصر مرتبطة بمؤسساتنا الأمنية لانتهاكات لحقوق الإنسان، كنا نحقق فيها ونتعامل معها فوراً وفقاً للقانون.

ويسرنا أن نعلن أنّ فخامة الرئيس سلفاكير ميارديت، من خلال جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى جانب الترويجكا، لم يكتفِ بتوقيع الاتفاق في ٢٦ آب/أغسطس، بل أعلن وقف إطلاق النار أيضاً. ويجب أن أؤكد أنّ وقف إطلاق النار هذا صامد بالتأكيد في بضع أجزاء البلد - لا شكّ في ذلك البتة - ولكن ليس فيها جميعاً. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى غياب آلية رصدٍ وتحققٍ مشتركة مطبّقة في الميدان وعدم وجود تمويلٍ لهذا الغرض من قبل الهيئة الحكومية الدولية.

وأود أن أعرب عن التحيات الأخوية من الشعب البوروندي؛ وفخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، الذي طلب إلينا أن نمثله هنا اليوم.

ونغتتم هذه الفرصة للإعراب عن أحر التهاني للسيد ليكتوفت بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين، ولأؤكد له الدعم الكامل من بلدي خلال أدائه لمهمته النبيلة. ونود أيضاً أن نهنئ السيد سام كاهامبا كوتيسا، الذي ترأس بمهارة الجمعية في دورتها التاسعة والستين. ونعرب عن الشكر الخاص للأمين العام بان كي - مون على جهوده الجارية الجديرة بالثناء من أجل أن تواصل منظمنا الوفاء بالأهداف والمثل العليا التي حددتها لها الدول الأعضاء.

ونود أن ننوه بأهمية الموضوع المختار لهذه الذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا: "أمم متحدة قوية من أجل عالم أفضل". ونؤكد للرئيس الدعم القوي من جانب جمهورية بوروندي لتحقيق الأولويات الثلاث التي ستوجه أعماله خلال فترة ولايته، وهي: الالتزام بالعمل، وتكثيف جهود الأمم المتحدة من أجل توطيد السلم والأمن الدوليين، وإحراز تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان.

وكما يعلم البعض، فقد بدأت بوروندي للتو فترة أثارت تساؤلات لدى البعض هنا اليوم، وأود أن أتناولها بإيجاز. لقد انتهت بوروندي لتوها من عملية انتخابية عملاً بدستور عام ٢٠٠٥، الذي ظل دون تغيير، على عكس ما يريد لنا البعض أن نرى. وقد مثلت هذه العملية نجاحاً كبيراً على الرغم من الاحتجاجات العنيفة التي سرعان ما تحولت إلى حركة تمرد في بعض أحياء العاصمة بوجمبورا.

وسارت الانتخابات على نحو جيد في بوروندي، ولكن أثناء الإعداد لها وخلال إجرائها وبعد ذلك، كانت هناك أعمال تخريب، ووقع البلد ضحية لمكائد بعض السياسيين الذين كانت خطتهم تتمثل ببساطة في زعزعة استقرار المؤسسات. وتم استخدام الأطفال كجنود ودروع بشرية، وكانت تعطى

الشقيقة في عام ٢٠١١، سيقطع شوطاً بعيداً في التمكين من تنفيذ اتفاق السلام الحالي بشكل كامل، بغية تلبية الحاجة الملحة إلى المعونة الإنسانية والتعمير بعد انتهاء النزاع.

ونحن مصممون بشكل ثابت على تصحيح أخطاء الماضي وتطلع إلى المستقبل. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد جميع أصدقاء جنوب السودان وأنصاره التحرك على وجه السرعة لدعم العملية الإنسانية التي سبق أن أشرت إليها، المتمثلة في عمليات إعادة التأهيل، وبناء السلام، والإيواء المؤقت، وإعادة الإعمار الوطني. و جنوب السودان قادر تماماً على التكيف ومن المؤكد أن مستقبله مفعم بالأمل، ولا سيما مع كل المساعدة والتعاون الذي يتعين على المجتمع الدولي تقديمه. وينبغي ألا يخضع للجزاءات والعزلة القاسية، بالنظر إلى مستوى المشاشة لدينا بوصفنا بلداً جديداً.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية جنوب السودان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جيمس واني إيغا، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، من المنصة.

**خطاب السيد جوزيف بوتوري، نائب رئيس جمهورية بوروندي**

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية بوروندي.

اصطحب السيد جوزيف بوتوري، نائب رئيس جمهورية بوروندي، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة:** يسرني عظيم السرور أن أرحب بفخامة السيد جوزيف بوتوري، نائب رئيس جمهورية بوروندي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد بوتوري (بوروندي)** (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الله العلي القدير على توجيهنا طوال رحلتنا ولكونه معنا دائماً خلال فترة وجودنا في نيويورك.

إثارة المتاعب لإثبات استحالة تنظيم العملية الانتخابية. ومن دواعي الأسف أن وقفت بعض وسائل الإعلام إلى جانبهم. وليضاعفوا أعمالهم، دعمتهم بعض المنظمات غير الحكومية ماليا وأديا في وقت كانت فيه بعض منظمات المجتمع المدني هي أصحاب المصلحة.

وما لم يكن معروفا حتى الآن هو أن هذا التمرد كان الشجرة التي أخفت غابة، أي الانقلاب الفاشل الذي كان يجري الإعداد له. فقد كانت بعض نفس الجهات الفاعلة تعد له لبعض الوقت، بالتعاون مع بعض منظمات المجتمع المدني. وسيظل تاريخ ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥ محفورا في ذاكرة الشعب البوروندي. ونظرا لعدم تمكن المتمردين من السيطرة على المؤسسات السيادية، فقد استخدموا وسائل الإعلام المحلية والدولية ليعلنوا أمام الأمة والعالم أجمع أنهم بالفعل يسيطرون على نظام البث الإذاعي والتلفزيوني الوطني، وأن المطار الدولي وجميع الحدود أغلقت، وأن الدستور معلق. باختصار، قد كانت حربا إعلامية حقيقية لم تجسد الواقع على الأرض بأي حال من الأحوال. وتقدر حكومة بوروندي حق التقدير الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي، والمنظمات الإقليمية، والقوات الموالية للحكومة الذين أदानوا بسرعة محاولة الانقلاب ودعوا إلى احترام النظام الدستوري.

بعد فشل الانقلاب، فر بعض المنتقدين إلى أحد البلدان المجاورة الذي ما يزال يوفر لهم الملجأ ويساعدهم في حملتهم لزراعة استقرار بلدنا. وما زالت بوروندي تراقب وتدين ذلك الموقف العدواني الذي يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الأخرى للمنظمات الدولية والإقليمية التي نحن أعضاء فيها.

في أعقاب الفتنة الفاشلة، وفي مواجهة هذه المشاكل، أوصى مؤتمر القمة الأخير لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا بتأجيل الانتخابات ليتسنى للأحزاب السياسية والجهات

لهم المخدرات والأسلحة والمتفجرات كي يقوموا بارتكاب أعمال التخريب والقتل وغيرها من أعمال الإرهاب في الأماكن العامة. ويعلم الجميع أن استخدام الأطفال لأغراض عسكرية يشكل في حد ذاته جريمة ضد الإنسانية. ونأسف للإبلاغ بأن هذا كله قد حدث بدعم بعض البلدان التي تسعى إلى نسف الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل استعادة الاستقرار في البلد.

ونرحب بدعم الأمم المتحدة للعملية الانتخابية من خلال بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي التي تم نشر مراقبيها في معظم أنحاء البلد. وبالنسبة لقرارات المحكمتين الدستورتين لبوروندي وجماعة شرق أفريقيا، التي أكدت على عدم شرعية ترشيح السيد بيير نكورونزيزا، فلم تكن كافية لوقف التمرد الذي بدأته المعارضة والمجتمع المدني. وقد أثبت هذا مرة أخرى خطتهم الخفية الرامية إلى زعزعة استقرار البلد. ومع ذلك، يعلم الجميع أن تفسير القوانين المحلية للبلد، بما في ذلك دستورها، أمر من اختصاص سلطاتها القانونية، الأمر الذي يجسد أيضا سيادة أي بلد مستقل.

ونحن نرى أنه يجب احترام خيارات شعوب هذا العالم. وفي حين أن الشعب البوروندي لا يزال يتقبل نصيحة الأصدقاء، فإنه يستحق احترام اختياره الذي صنعه في الانتخابات الأخيرة. وهو لا يطلب أكثر من ذلك، والأمر ليس مسألة عناد أعمى، ولا حتى عناد زعيم ما أو شعب ما، على نحو ما يفكر بعض من أصدقائنا التقليديين من بلدان الشمال.

لقد كان المحرضون على التمرد المذكور أعلاه مدعومين من بعض الأحزاب السياسية التي ليس لديها تأييد شعبي وكانت تعلم مسبقا أنها ستخسر الانتخابات. ومن ثم، فإن قرار تلك الأحزاب السياسية بتجاوز صندوق الاقتراع لم يكن المراد منه سوى إيجاد ترتيبات انتقالية ماثلة لمفاوضات أروشا باعتبارها نقطة انطلاق نحو السلطة. وكان هدفهم هو

الدستورية. نغتنم هذه الفرصة لنرجو مرة أخرى من شركاء بوروندي تقديم الدعم لهذه العملية، بدءاً بالأهم المتحدة، التي طالبتنا مؤخراً وبشدة بتنظيم حوار شامل حقاً في بلدنا.

تجدر الإشارة إلى أن إطار الحوار هذا يأتي بعد بضعة أشهر من إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة التي تتمثل مهمتها الرئيسية في تسليط الضوء على الأزمات التي ما انفكت تستبد بوروندي منذ استقلالها. وبغية استعادة مناخ يفضي إلى السلام والأمن في جميع أنحاء البلاد، صدرت بادرة حسن نية أخرى عن رئيس الجمهورية بتوقيعه على مرسوم يسمح لمن لديهم أسلحة غير مشروعة بإعادتها طواعية في غضون شهر دون خوف من أي ملاحقة قضائية من السلطات القانونية. وينبغي أن نلاحظ أن هذا القرار جاء أيضاً استجابة لتوصيات مؤتمرات القمة لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي بشأن نزع السلاح.

أما فيما يتعلق بحرية وسائط الإعلام التي يشعر البعض بالقلق إزاءها، فنود أن يكون معروفاً بأن هذه المسألة مهمة بالنسبة لنا، أيضاً. ومع ذلك، من المهم عدم إدراج جميع وسائط الإعلام في نفس الفئة. إذ أنه من بين المنافذ الإعلامية الخاصة العشرين العاملة في بوروندي، لا يواجه تحقيقات قضائية سوى ثلاث محطات إذاعة ومحطة تلفزيون واحدة ومذيع واحد وذلك لدورهم المزعوم في الانقلاب الفاشل الذي وقع في ١٣ أيار/ مايو قبل أن يتقرر ما إذا كان يمكن إعادة فتح هذه المنافذ. ويعمل في بوروندي ممثلون آخرون لوسائط إعلام سواء أكانت وطنية أم دولية، ما زالوا يواصلون البث من دون أي صعوبة. وعلاوة على ذلك، ستشغل وسائط الإعلام أيضاً مكاناً بارزاً في الحوار الذي سيبدأ قريباً بين الأطراف البوروندية.

أما الذين ألقى القبض عليهم خلال فترة العصيان فسوف يحصلون على محاكمة عادلة وعلى الحق في الدفاع عن أنفسهم. وينبغي أن نشدد على أنه سوف يتم إصدار عفو عن المجندين القاصرين الذي تم تجنيدهم في الحركة من خلال العنف، ولن

الفاعلة المشاركة فيها في ظل ظروف أفضل. لذلك تم تأجيل الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية مرتين، ولم يكن بالإمكان تأجيلها أكثر من الموعد النهائي بموجب الدستور. وقد تعين علينا تحاشي الانتهاء إلى فراغ دستوري بأي تكلفة.

لكي نبرز التقدم الديمقراطي الذي حققناه في بوروندي، نجحنا في إدخال نظام الاقتراع المفرد وإدماج عدة جولات من التصويت. بعد هذا السباق الانتخابي ومن ثم إجراء المشاورات بين سائر القوى السياسية في البلد تمكنا من إنشاء مكاتب في مجلسي البرلمان، مع مشاركة زعيم المعارضة السابقة، السيد اغاثون رواسا، رئيس ائتلاف اميزيرو ياباروندي. بعد إجراء حوار داخلي، تم في ٢٤ آب/أغسطس تنصيب الحكومة المؤلفة من ٢٠ وزيراً، بمن فيهم خمسة من المعارضة. لقد تم الاضطلاع بذلك بتقيد صارم باتفاق أروشا وتوازن دستوري.

أما وقد انتهت الانتخابات، فقد أطلقت بوروندي مرحلة سياسية أخرى، وهي مرحلة الحوار الذي يرمي إلى أن يكون حواراً شاملاً، ومخلصاً ومفتوحاً لجميع القضايا ومتجسداً في اللجنة الوطنية للحوار فيما بين أبناء بوروندي. وتم إقراره بموجب مرسوم رئاسي صدر في ٢٣ أيلول سبتمبر. ورسالته الرئيسية قيادة عملية حوار فيما بين أبناء بوروندي بشأن القضايا داخل البلد وخارجه، خاصة تلك المتعلقة بالمسائل الاجتماعية، والسياسية، وبناء السلام، والأمن، والتنمية الاقتصادية، واتفاق أروشا، والدستور، واتفاق وقف إطلاق النار الشامل، وميثاق الوحدة الوطنية وما إلى ذلك.

استناداً إلى الاستنتاجات الرئيسية للمناقشات التي دارت، ستقدم اللجنة توصيات إلى الحكومة والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني والجماعات الدينية بغية التوصل إلى اتفاق على التغييرات التي ستجرى على الوثائق التأسيسية وذلك لما فيه صالح جميع أبناء بوروندي. وسوف تتكون اللجنة من ١٥ شخصاً من مواطني بوروندي تم تعيينهم بموجب مرسوم ووفقاً للتوازنات

من بين الإصلاحات الهامة التي أدخلت في السنوات الأخيرة، أود أن أذكر أن جميع الإيرادات تأتي الآن عن طريق هيئة الإيرادات في بروندي التي وفر لنا إنشائها هيئة للضرائب يمكن الركون إليها وتعمل باتساق مع جماعة شرق أفريقيا. استناداً إلى الأداء الذي تحقق فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فإننا ندخل عصر أهداف التنمية المستدامة بثقة وتصميم على تنفيذ كل سياسة قادرة على الحد من الفقر في بلدنا، في الأجلين القصير والطويل.

أما على الصعيد الإقليمي، فستواصل بروندي العمل مع البلدان الأخرى لتحسين الاستجابة للأهداف الأمنية الواردة في الوثائق التأسيسية للجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات العظمى، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى والعديد غيرها.

وعلى الجبهة الدولية، تعهدت بروندي بمواصلة العمل الذي بدأه قبل عقد من الزمان تقريبا بروح التضامن الدولي، وهو تحديدا المشاركة في عمليات حفظ السلام أينما طلب منها ذلك. وبناء على ذلك، فإننا لم نتردد في الاستجابة للدعوة إلى مساعدة أشقائنا وشقيقاتنا في الصومال، لكي يتسنى لهم استعادة كرامتهم. وحينما أرسلنا قواتنا إلى الصومال في بداية العمليات التي بادر بها الاتحاد الأفريقي، أصبحت بروندي ثاني أكبر بلد مساهم بقوات في الصومال. كما أن رجالنا ونساءنا البواسل يساهمون بحجوية في عمليات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودار فور في السودان، وكوت ديفوار وهايتي. ولن نواصل الوفاء بالتزاماتنا نحو عمليات حفظ السلام التي نشارك فيها بروح الشراكة والتعاون المفيد على نحو متبادل فحسب، بل إن بروندي في المنتديات المختلفة التي لها صوت فيها، ستسعى أيضا لبناء عالم أكثر وحدة وعدلا، عالم تحترم فيه الدول بعضها بعضا على قدم المساواة وبالتساوي في السيادة.

يحاكم منهم سوى المسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة. وفيما يتعلق باللاجئين، تأمل بروندي أن ترى مشاركة أكبر من جانب شركائها وأصدقائها في المساعدة على تيسير العودة الطوعية للبرونديين الراغبين في العودة إلى الوطن.

أما على الجبهة الاقتصادية والاجتماعية، فقد أحرزت بروندي تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة. وأصبحت الآن مشاركة النساء والفتيات في إدارة البلاد حقيقة ملموسة. وفي الواقع، نص الدستور على تخصيص ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المقاعد لمن في هيئات صنع القرار. وتشكل النساء ٥٠ في المائة من مجلس الشيوخ و ٣٦ في المائة من الجمعية الوطنية. وترأس النساء في الحكومة، وزارات هامة مثل الصحة، والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، والعدل، والتجارة، وتنمية البلديات. أما بالنسبة للمرأة وحسم النزاعات، فقد أحرزنا تقدما في تجنيد النساء في قوات الدفاع والأمن، مما يسهم أيضا في مشاركتهن الفعالة في بعثات حفظ السلام.

إذ أنتقل الآن إلى الكلام عن التعليم، أود أن أذكر بأن توفير التعليم المجاني أتاح لنا تحقيق طموحنا المتمثل في وجود العديد من الفتيات في المدارس الابتدائية كالفتيان. تلك السياسة التي أدخلت في عام ٢٠٠٥ وقامت على جهود المجتمع شملت أيضا السكان الذين شاركوا في تشييد البنية التحتية للمدارس، مما مكننا من تحقيق نسبة في الالتحاق بالمدارس بلغت ٩٦ في المائة في عام ٢٠١٤، بالمقارنة بنسبة ٥٩,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. وفي قطاع الصحة، والرعاية الصحية المجانية للأطفال دون سن الخامسة وللنساء الحوامل، خُفض بدرجة كبيرة معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة ومن وفيات الأطفال الرضع عند الولادة.

أما في مجال الهياكل الأساسية للنقل، فقد أصبحت جميع الطرق التي تربط بين المحافظات في البلاد معبدة الآن، باستثناء مقاطعة واحدة يجري فيها العمل حاليا على تحقيق ذلك.

وأخيراً، فإن بوروندي تريد تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وإيلاء اعتبار خاص للالتزامات التي قطعت في إطار المنظمات الإقليمية، وهي جميعاً تدعو إلى تحقيق السلام والأمن، باعتباره الأساس لتحقيق للتنمية بأكملها. وعاشت أسرة الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية بوروندي على البيان الذي أدلى به من فوره. اصطحب جوزيف بوتوري، نائب رئيس جمهورية بوروندي، من المنصة.

خطاب السيد مويسيس عمر هاليسلفينس آسيفيدو، نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا.

اصطحب السيد مويسيس عمر هاليسلفينس آسيفيدو، نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة:** يسرني كثيراً أن أرحب بفخامة السيد مويسيس عمر هاليسلفينس آسيفيدو، نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد آسيفيدو (نيكاراغوا)** (تكلم بالإسبانية): أرجو أن تتقبلوا تحيات شعب نيكاراغوا ورئيسنا، القائد دانييل أورتيغا سافيدرا. ونتمنى للرئيس الجديد للجمعية العامة النجاح في تولى المسؤوليات التي يضطلع بها.

أتيت إلى الجمعية العامة اليوم لأعرب عن موقف نيكاراغوا وموقف رئيسنا، القائد دانييل أورتيغا سافيدرا. ولذلك سأدلي بالرسالة بالنيابة عن رئيس الدولة والحكومة في بلدنا.

ومع ذلك، تود بوروندي أن تزيد الأمم المتحدة والشركاء الآخرين دعمهم للبلدان المساهمة بقوات من أجل تمكينها من تقديم استجابة سريعة وفعالة. وتؤيد بوروندي جميع الاستراتيجيات التي تهدف إلى القضاء على التهديد الرئيسي الذي يمثلته الإرهاب وتؤكد مجدداً على التزامها بالقتال إلى جانب المجتمع الدولي في المكافحة المشتركة للإرهاب. وتؤيد التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بغية منع الجهات من غير الدول، على وجه الخصوص، من الحصول على الأسلحة البيولوجية أو النووية أو الكيميائية أو غيرها من الأسلحة من أجل ارتكاب الأعمال الإرهابية.

إن بوروندي ملتزمة بالعمل مع جميع الشركاء الدوليين الآخرين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في التصدي لتغير المناخ. وبلدنا جزء من زخم سياسي جديد يعد بتقديم حل سريع للمشاكل المتصلة بتغير المناخ. وبناء على ذلك، لدينا توقعات كبيرة لدورة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقدها في باريس في كانون الأول/ديسمبر.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، يؤيد بلدنا المنطق المطالب بإيجاد حل شامل يعلي شأن المصالح المشتركة لدولنا ويخدم المصالح الطويلة الأمد لمنظمتنا. ولذلك نامل أن تعكس القرارات التي تتخذ بشأن هذه المسألة الهامة آراء فرادى الدول وآراء المنظمات القارية التي تنتمي إليها هذه الدول.

وفي نهاية المطاف، فإننا، شأننا شأن البلدان النامية، نطلب تقديم المزيد من الدعم الكبير من الأمم المتحدة وشركائنا، من أجل إحراز المزيد من التقدم فيما نفذ الخطة الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن، من جانبنا، ملتزمون بتولي ملكية الخطة انطلاقاً من القواعد الشعبية إلى أعلى مستوى حكومة بلدنا، من أجل مصلحة المجتمع الوطني والدولي.

ينشران انعدام الأمن والدمار ويسببان جميع أنواع الأزمات - وهي أزمات ذات أبعاد وتداعيات لا نهاية لها تكمن في صميمها أزمات الحرب والغذاء والبيئة والعمالة والمسائل الإنسانية.

”ويكشف التشريد القسري والوحشي لملايين الأشخاص، بمن فيهم كبار السن والأطفال والأسر بكاملها، من بلدان كانت متقدمة النمو في السابق، مثل سوريا وليبيا والعراق، ومن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الوجه الحقيقي للحروب والإرهاب والتزاعات التي نشهدها. فهي قد نجت وتأججت بسبب جشع إمبراطورية الرأسمالية العالمية. وقلنا جميعا إن الحالة ستزداد سوءا ما لم نعمل معا على معالجة وحل أسباب القدر الكبير من المحن والهمجية والكوارث.

”وعلى منظمنا تعزيز الاحترام والسلام والأمن السيادي والعدالة والتضامن فيما بين البشر. يجب أن تستجيب المنظمة في مواجهة هذا التدخل الوحشي في حياة ملايين الأسر وشعوب بأكملها وتعطيل هدوء حياتهم وحقهم في الازدهار. ويجب على المنظمة أن تستجيب لتحديات عصرنا بالتدابير والأنشطة التي تعبر عن المصالح العليا للشعوب - وهي الاحترام وحرمة السيادة والاعتراف بالموارد الطبيعية الوطنية وتعزيز الأمن والعدل والسلام.

”يجب ألا نغفل حقيقة أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أعاقه التأثير المريع للحروب والإرهاب، اللذين شجعتهم وأوجدتها الإمبراطوريات الإمبريالية. وبالمثل، فإن الاختلالات في المناخ وتغير المناخ - التواتر غير العادي للزلازل والانفجارات البركانية والكوارث والأوبئة والجفاف والفيضانات والانهيالات الأرضية، كل الكوارث المعروفة - لم ترحم في أشد البلدان

”هذا العام، تحتفل الجمعية العامة في دورتها السنوية السبعين بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء منظمنا. فقبل سبعة عقود، وقعت ٥١ دولة على ميثاق الأمم المتحدة. وكانت نيكاراغوا إحدى الدول المؤسسة. وكان العالم، في ذلك الوقت، خارجا من حرب مروعة، وكانت البشرية تصرخ مطالبة بإحلال ”السلام، السلام، السلام“، كما قال شاعرنا الخالد رويين داريو. وبعد ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، عكست الأمم المتحدة للعالم صورة كيان من شأنه أن يحقق السلام، ولكن منذ وقت إنشائها وحتى اليوم، ما فتئ محبطا بتحقيق أهدافها المعلنة.

”وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للمنظمة، فإننا في الوقت الحالي بلغنا ١٩٣ دولة عضوا، وكانت المنظمة قد أنشئت في عالم مختلف اختلافا كاملا. والآن يجب أن تتحول المنظمة. فنحن نعيش في كوكب يقطنه المزيد من السكان، ونحن مهددون بتحديات عديدة ومعقدة إلى حد كبير. وهو عالم غيرت فيه الأناية والخطورة والتدخل وفككت على نحو كامل الحق في السلام والأمن السيادي والحياة للملايين من البشر. ولذلك علينا أن نفكر مليا قبل إعادة ابتكار الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وإعادة صياغتها. فنحن نريد منظمة تكفل الحقوق المتساوية لجميع أعضائها ومنظمة تتصدي بصورة أكثر فعالية للتحديات المتعلقة بتحقيق العدالة؛ والتنمية المنصفة والمستدامة والأمن والسيادة؛ وفي المقام الأول، تحقيق السلام.

”إن الجشع المتزايد للرأسمالية العالمية، لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا، سبب الحروب وأنشأ وعزز وشجع واستغل التعصب والإرهاب، اللذين، بدورهما،

”إن حكومتنا للمصالحة والوحدة الوطنية عملت على القضاء على الفقر، كما تظهر المؤشرات على الصعيدين الوطني والدولي. وإذ نفي بهذا الالتزام المستمر، وإذ تلتزم حكومتنا وبلدنا وشعبنا بحقوق الأسر في نيكاراغوا ورفاهها وأمنها، نقترح هنا في هذه القاعة أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية الاضطلاع بمواجهة المعارك المقبلة التي لا مناص منها.

”يجب أن نعمل من أجل العدالة والسلام والاحترام والحوار والأمن السيادي في العالم. ولكي نفعل ذلك، يجب أن نجري التغييرات اللازمة حتى يتسنى للمنظمة أن تخدم مصالح جميع أعضائها. ونود أن نؤكد أن الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، خلال رئاسته للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين في عام ٢٠٠٨، طرح بعض الأفكار والمقترحات تنفيذًا لولاية نيكاراغوا لوضع الأساس لمناقشة هذه التغييرات في مشروع وثيقة بشأن إعادة تحديد دور الأمم المتحدة. ونعتقد أنه لن يمكننا التصدي للتحديات الكبيرة في عصرنا إلا عندما تنسم الأمم المتحدة بالإنصاف والديمقراطية ويعاد تشكيلها وتنظيمها لتناسب الغرض المتمثل في خدمة العالم والبشرية في القرن الحادي والعشرين.

”وتدعو حكومتنا وشعبنا إلى عالم تتوفر فيه القيم، يبرز البشر فيه أفضل ما فيهم، ويعملون على تعزيز أفضل الظروف الممكنة من أجل تنمية سيادية وعادلة ومستدامة وآمنة ومنصفة، يمكن وصول الجميع فيها إلى التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا وجميع مجالات حياتنا الأخرى وتشاطرها. وتأمل حكومة وشعب نيكاراغوا في أن تؤدي الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، في باريس، إلى التزام بالعدل المناخي،

فقرا. إن الشعوب والبلدان التي نفذت تنفيذًا كاملاً الأهداف الإنمائية للألفية، مثل ليبيا وسوريا والعراق قد شهدت تدخلات ودمرها الإرهاب، الذي جرى تشجيعه لمواصلة الغزو الإمبريالي والحروب. جميع هذه الإجراءات اتخذت شكل الصراعات الداخلية في محاولة للاستيلاء على مواردنا الطبيعية والسيطرة عليها. لا توجد منطقة في العالم لم تترك الإمبريالية عليها بصمتها، في شكل خداع وعدوان وهيمنة وجميع أنواع التدخل الموجه ضد العمليات الديمقراطية الشرعية، بهدف إضعاف الحكومات والتأثير على المؤسسات وتقويض الوثام وإحداث تعطيلات مغرضة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لشعوبنا.

”في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أكدنا مجددًا رغبتنا في إعلان المنطقة منطقة للسلام والتنمية العادلة والتزامنا بتهيئة الظروف في كل بلد وفي المنطقة التي تمكنا، من خلال الحوار والتعاون، من تحقيق السلام الراسخ والدائم وإقامة العدالة.

”وبغية الاضطلاع بالعمل المتبقي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، نحن بحاجة إلى استعادة السلم والسيادة والأمن واحترام الاستقلال وحماية الموارد الطبيعية لكل السكان واحترام كرامة جميع الشعوب وثقافتها.

”والعمل من أجل العدالة والمساواة والتنمية يتطلب إيجاد ثقافة اللقاء والحوار والتوافق، ويتطلب استعادة القيم الأساسية للإنسانية. ويستلزم وضع نهاية للحروب والإرهاب اللذين جرى إيجادهما وتأجيجهما. ويتطلب أيضا العمل البناء المتمثل في الحوار واحترام التأكيد على الأمن السيادي والسلام.

إلى هنا ينتهي خطاب رئيس نيكاراغوا، السيد دانييل اورتيغا سافيدرا، الذي طلب مني الإدلاء به بالنيابة عنه في الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد موييس عمر هاليسلفينس آسيفيدو، نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا، من المنصة.

**خطاب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا**

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا.

اصطحب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة:** يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد براون (أنتيغوا وبربودا)** (تكلم بالإنكليزية): إن الديمقراطية والسلام والأمن وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان عناصر حاسمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يطمح شعب بلدي إلى تحقيقها. ونحن ندرك أنه مثلما لا يمكن تحقيق أي تنمية من دون الديمقراطية والسلام والأمن وسيادة القانون، فإنه لن تقوم قائمة للسلام وبالتأكيد لن يتحقق أي أمن من دون تنمية. وبالتالي، تسير التنمية والسلام والأمن جنباً إلى جنب. وترتبط جميعاً ارتباطاً وثيقاً.

فضلاً عن وضع سياسة لا غنى عنها للتعويض تترجم إلى التعاون المباشر وغير المشروط. إن البلدان مصدر انبعاثات الكربون والتي تتحمل مسؤولية إفساد وتدهور كوكبنا والمتسببة في الاختلالات يجب أن تقرر بالحسائر التي لحقت بنا وأن تساعد على تعزيز تعافي أرضنا الأم واستعادة حقها في السلامة والحياة والحق في الصحة والحياة لشعوب العالم.

”ندعو نيكاراغوا من أجل عالم يسوده التضامن والتكامل وإعادة تشكيل الأمم المتحدة على نحو يخدم مصالح الجميع، ويمكن فيه أن تستمع الدول الأعضاء لبعضها البعض على قدم المساواة. كما ندعو وكالات الأمم المتحدة للاضطلاع بدور أخلاقي مسؤول يتسم بالاحترام، يخلو من أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

”جئنا نحمل تحيات شعب نيكاراغوا وأمله في أن تسفر الذكرى السنوية السبعين وما تقطع من التزام عن عملية تفكير شفاف وعميقة في الكيفية التي يمكننا به تغيير وإعادة تحديد دور المنظمة لجعلها ديمقراطية. إن نيكاراغوا، أرض داريو وساندينو، المباركة والحرّة دائماً، ملتزمة بمبادرة إعادة تنظيم الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها وإعادة تحديد دورها وتكييفها مع المطالب المتزايدة بمنظمة ديمقراطية تخدم المصالح العليا للأمن السيادي والعدل والسلام في العالم. ويحدوني الأمل في أن نقوم نحن الأمم المتحدة بهذا الدور، أن نعمل على تعزيز الحوار والاحترام والتفاهم والسيادة والأمن والسلام ومستقبل خال من التدخل أو الإعاقة، وأن نعمل معاً على قدم المساواة، مع كل فرد، لكل فرد، لرفاه الجميع. ليكن كذلك.“

الوصول بشكل معقول إلى تمويل التنمية. ولكن نحن مصممون أيضا على الوقوف على قدمينا وترسيخ مكاننا بين مجتمع الدول. كما أننا عازمون على عدم التسول لتحقيق ذلك، بل نحن عازمون على العمل. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي، وخاصة الدول الغنية والقوية، أن تساعدنا في العمل على تحقيق التنمية التي نحتاج إليها، بدلا من وضع العقبات في طريقنا.

لكن، وبعد مرور ١١ عاما على إصدار منظمة التجارة العالمية حكما لصالح بلدي ضد بلد أكبر وأغنى بكثير في قضية انتهاك لقواعد التجارة، يقضي لبلدي الصغير بأكثر من ١٠٠ مليون دولار، لم يسع هذا البلد للتوصل إلى تسوية معنا. إن تأخير العدالة كإنكارها. وبعد ١١ عاما من عدم جني ثمار ذلك الحكم، وهي بالمناسبة من حق بلدي من الناحية القانونية، يحق لشعب بلدي أن يستنتج أن الأقوياء يواصلون تجاهل حقوق الضعفاء، وأن القوي دائما على حق.

وفي النظام التجاري الدولي، تتم معاملة بلدي الصغير الذي يبلغ عدد سكانه ١٠٠.٠٠٠ نسمة بنفس الطريقة التي تُعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان. ولا يتم إيلاء سوى اهتمام ضئيل لحجم أسواقنا وحالة التنمية في بلدنا، اللذين يقتضيان معاملتنا بشكل مختلف عن البلدان الأكبر والأكثر تقدما بكثير. وتحظى حاجتنا للحصول على تمويل بشروط ميسرة لتمويل تنميتنا باهتمام أقل. ونواجه، في أحسن الأحوال، بالإهمال غير المتعمد. والقواعد التعسفية والظالمة المفروضة علينا تحبط جهودنا الرامية إلى تنويع وتطوير اقتصاداتنا الصغيرة، بل ما هو أسوأ من ذلك.

وفي هذا الصدد، يدين بلدي القائمة الأخيرة للمفوضية الأوروبية التي تصف زورا عدة دول صغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بما في ذلك أنتيغوا وبربودا، بأنها ملاذات ضريبية. وبالمثل، يستنكر بلدي قائمة الملاذات الضريبية التي تصدرها فرادى الدول ومنطقة داخل الولايات

ولكني أشعر بخيبة أمل جراء عدم اعتراف بعض الدول داخل هذه الهيئة بأنه في حالة حرمان أي قسم من الجنس البشري من التنمية، فإنهم لن يتمتعوا كذلك بحقوق الإنسان. ونحن نعيش اليوم في عالم، رغم كل ما يقال عكس ذلك، يُعتبر فيه القوي محقا ولا يزال الكبير والقوي يستأسد فيه على الفقراء والضعفاء والمستضعفين. وإلى أن تتوقف الدول الأكبر والأقوى عن تخويف الدول الصغيرة، مثل بلدي، رغم امتثالنا التام للمعايير والأعراف الدولية، سيستمر الحرمان من حقوق الإنسان. ومع دخول المنظمة عامها الواحد والسبعين، فقد حان الوقت لكي تتوقف الدول الأعضاء عن التشدد بمبدأ السيادة. ويجب عليها أن تظهر احتراما حقيقيا لسيادة الدول بغض النظر عن حجمها.

وخلال السنوات التي تلت استقلالنا، أسس شعب أنتيغوا وبربودا مؤسسات ديمقراطية قوية تحترم الحقوق الإنسانية المدنية والسياسية. ونحن نصون تلك المؤسسات بكل حرص، وكرسناها في دستورنا وقوانيننا. ونحن نقوم بذلك، ليس من أجلنا فحسب، ولكن من أجل كل مستثمر في بلدنا وكل زائر لشواطئنا وكل بلد آخر تربطنا به معاهدات أو معاملات تجارية.

لكن بلدي يعاني من كل المشاكل والتحديات التي تواجه كل الدول الصغيرة. وهي تشمل البعد الجغرافي والتكاليف الباهظة للمعاملات والتهديدات التي تطال بقاءنا جراء تغير المناخ، ومحدودية القاعدة الاقتصادية وصغر مجموعة الموارد المتاحة لتمويل وإدارة تطلعاتنا الإنمائية. وتجعل تلك الحقائق من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، بالنسبة لبلدي الصغير تمويل تنميته دون مساعدة خارجية ودون الحصول على رأس المال الأجنبي. ولكن شعب بلدي لا يرغب في أن يتسول من المجتمع الدولي. ولا نريد حضور الاجتماعات لنستجدي ونتسول. نعم، نحن نريد تعاطف وتفهم المؤسسات المالية ووكالات التنمية الدولية. ونعم، نحن نريد شروطا أفضل للتجارة وزيادة فرص

لشبابنا الذين يدرسون في الخارج، والفواتير الطبية والعلاجية لمواطنينا الذين يحتاجون إلى علاج متخصص.

وستكون عواقب ذلك كارثية، حيث سيتم استبعادنا من نظام المدفوعات الدولية، ولن نتمكن من تسوية معاملتنا التجارية والاستثمارية. وسينهار النظام المصرفي، وسيضرر اقتصادنا بشكل لا يمكن إصلاحه، وسيقع شعبنا في براثن الفقر المدقع، على العكس من أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

والمبادئ الدولية التي تتقيد بها الدول الصغيرة بدون تردد، ينبغي ألا يتم إلغاؤها من جانب البلدان الأكبر حجماً التي تسعى إلى فرض إرادتها على البلدان الصغيرة. وهذا ليس من الإنصاف؛ وهذا ليس عدلاً؛ وهذا لا يتسم بالديمقراطية؛ وهو أمر خاطئ بشكل جلي.

إن بلدي لا يبحث عن الصدقات، ولا يفعل ذلك العديد من البلدان مثل بلدي. ونحن لا نريد أن نتحمل مذلة التسول. إن ما نريده هو فرصة للتنمية، فرصة لتحسين المستويات المعيشية لشعبنا.

وفي هذا الصدد، أود أن أحيي حكومة جمهورية الصين الشعبية، التي تعهد رئيسها، في هذه القاعة بالذات قبل بضعة أيام، بإنشاء صندوق من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب التبرع بمبلغ بليون دولار لدعم البلدان النامية من أجل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما أرحب بإعلان الصين إنشاء صندوق بمبلغ بليون دولار لفترة مدتها ١٠ سنوات من أجل دعم أعمال الأمم المتحدة في حفظ السلام والتنمية. ويجب أن ننوه بالاهتمام الذي تبديه الصين تجاه الآخرين في المجتمع العالمي، وأن نشيد بها على ذلك.

المتحدة الأمريكية، وصفت بصورة خاطئة وغير لائقة العديد من بلدان الكاريبي والمحيط الهادئ بهذا الوصف.

ويرتبط بلدي والبلدان الأخرى في منطقة البحر الكاريبي باتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ونحن تعاوننا تماماً ولم يتم رفض أي طلب للحصول على معلومات ضريبية في أي وقت من الأوقات. وفيما يتعلق بقائمة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالملاذات الضريبية، ترتبط أنتيغوا وبربودا باتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية مع ١٨ دولة من بين ٢٨ دولة في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، وبسبب ١٠ من دول الاتحاد، معاملتنا التجارية معها ضئيلة أو منعدمة وتصفنا بشكل تعسفي ودون تشاور بأنا ملاذات ضريبية، يجري وضعنا على قائمة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالدول المارقة التي يتم نشرها على الصعيد العالمي.

والأدهى من ذلك، أنه قد عُثر على أن بلدي والعديد من البلدان الأخرى الوارد أسماؤها دون وجه حق في القائمتين ممثلة تماماً لكافة المعايير الدولية ذات الصلة. ووجدت السلطات ذات الصلة، ممثلة في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والمنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أننا ممتثلون تماماً.

وليس من الصواب أن تشوه البلدان القوية سمعة بلدنا الصغير ظلماً، رغم كل ما قمنا به، وبتكلفة كبيرة بالنظر إلى مواردنا المحدودة، من أجل الامتثال للمعايير الدولية.

وهذا التشويه غير المشروع يفسح المجال أمام المؤسسات المالية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لوقف علاقات المراسلة مع مصارفنا. وإذا حدث ذلك، لن يتمكن أحد في دولنا الصغيرة من دفع ثمن السلع أو الخدمات المشتراة من الولايات المتحدة أو أوروبا، بما في ذلك الغذاء ورسوم التعليم

ندرك أن خمسة بلدان أخرى شاركت في العملية، فإننا نسلم بأن الرئيس أوباما هو من واجه أصعب الظروف. ونثني على ما تحلى به من بعد النظر، ونشيد باستعداد الجميع البلدان المشاركة، بما في ذلك إيران، للتغلب على العقبات من خلال المفاوضات والحوار.

وقد أخبر الرئيس الإيراني الجمعية بأن بلده رغم أنه لن ينسى الماضي، فإنه لا يرغب في العيش في الماضي. وقد تعهد بالتزام دولته باتباع نهج عملي لتحقيق الأمن والاستقرار من خلال التطور الذي يأتي مع المشاركة الاقتصادية. ويرحب بلدي بذلك التعهد، وبالتالي، فإنه مستعد للمشاركة مع إيران في هذه العملية الاقتصادية.

وأعرب عن قلق أنتيغوا وبربودا العميق إزاء الدمار الذي لحق بالجزيرة الكاريبية المجاورة دومينيكا جراء العاصفة الاستوائية إريكا. كما أود أن أؤكد أن البلدان في منطقة البحر الكاريبي لم تنتظر استجابة دولية. وفي الواقع، مضينا قدما وقدمنا المساعدة إلى دومينيكا وشعبها الذي يعاني، وقد قمنا بذلك ضمن القدرة المحدودة لكل من دولنا الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وقد قدمنا مساهمات مالية فورية ومساهمات أخرى ملموسة إلى دومينيكا.

وعلى الرغم من التحديات الخاصة بنا، وقفنا من أجل التصدي للاحتياجات الإنسانية للبلد الجار. ولكن حتى مع قيامنا بذلك، فإننا ندرك ضرورة توسيع نطاق الدعم الدولي. ولذلك، أوجه النداء من أجل استمرار العمل الدولي في عملية التعافي لدومينيكا. كما أعرب عن قلق بلدي العميق إزاء جزر البهاما، التي يضرها إعصار من الفئة ٤ - حتى في هذه اللحظة إذ أحاطب الجمعية العامة. ولا يوجد دليل أكبر، إذا كانت ثمة حاجة إلى أي دليل، على أن تغير المناخ هو الآن أحد أخطر التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة. وقد حان الآن الوقت لاتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ. ولم يعد لدينا وقت للأعداء.

وأشيد أيضا بمساهمات دولتين أخريين من الدول النامية، فتزويلا وكوبا، اللتين قدمتا مساهمات كبيرة من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها هذه البلدان النامية الثلاثة، فقد قدمت المساعدة للبلدان الأخرى بلا كلل. فإذا سلّمت هذه البلدان الثلاثة، رغم التحديات التي تواجهها، بأن عليها التزاما تجاه البشرية جمعاء، بغض النظر عن العرق أو اللون أو حجم البلد أو موقعه الجغرافي، فمن المؤكد أن البلدان الغنية والبلدان المتقدمة النمو قادرة على أن تحذو حذوها. وأنا أدعو هذه البلدان المتقدمة النمو إلى أن تتخذ موقفا وتضطلع بمسؤوليتها.

وإنني أشيد بالبلدان التي أوفت بالتزاماتها بتقديم نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، مثل بريطانيا وألمانيا والسويد. وأحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها وأن تنضم إليها ليس باعتبارها متبرعة للمتسولين، بل كاستثمار في عالم أكثر أمنا وسلاما، حيث سيسهم تقدمه في ازدهار البشرية جمعاء.

وفيما يتعلق بمسألة السلام والأمن، يعتقد بلدي اعتقادا راسخا بأنه قد تم تعزيز آفاق السلام والأمن العالمي بشكل جوهري من خلال تطورين حدثا مؤخرا.

الأول هو إقامة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. ونحن نحیی هذا الاتفاق، وندعو كونغرس الولايات المتحدة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا، الذي لا يصب في مصلحة أحد ولا يخدم أي غرض مفيد. وعلاوة على ذلك، نعرب عن تأييدنا لتوجيه الدعوة إلى الولايات المتحدة من أجل إعادة خليج غوانتانامو إلى كوبا.

وفي نفس الوقت، يهنئ بلدي حكومة الولايات المتحدة على الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع إيران. وفي حين أننا

الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام مجديا، فيجب عليها أن تعقد العزم على جعل المؤتمر المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في باريس في وقت لاحق من هذا العام، ينجح نجاحا باهرا.

سيتم قياس ذلك النجاح على أفضل وجه إذا ما قامت دولنا مجتمعة بضمان تنويع المؤتمر بإبرام اتفاق دولي طموح يجد من الاحترار العالمي إلى أقل من درجتين مئويتين من أجل ضمان بقاء الدول الصغيرة. كذلك التمويل مهم. ليس لأننا نتسول، ولكن لأن ذلك يخدم مصالح العالم. ويجب أن يتم تمويل تكاليف التخفيف من الاحترار بالالتزام بتقديم دعم إضافي يمكن التنبؤ به، وملزم قانونا على الصعيد الدولي.

أريد أن أنهى بياني بأن أشكر الله على وجود الأمم المتحدة. فلو لم تكن موجودة، فإن بلدا صغيرا كبلدي لن يكون له صوت على الإطلاق. نعرف أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح لجعلها أكثر ديمقراطية، وبالتأكيد أكثر تمثيلاً. ولكن، لدينا منبر داخل هياتها، وفرصة لنحمل مرآة تبين للعالم التهميش الذي نواجهه. وهذا أمر ذو قيمة كبيرة بالنسبة لنا. ويأمل بلدي في مستقبل يوفر لنا فرصاً أفضل، مستقبل لا تحتكر فيه تلك الفرص القلة الغنية في العالم، بل أن يتم تقاسمها من أجل النهوض بالبشرية جمعاء. في هذه المنظمة التي تعمل فيها الدول المنصفة معاً، لا تزال لديها فرصة لجعل المساواة أمراً واقعاً بالنسبة للدول الصغيرة والكبيرة على السواء.

**الرئيس:** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية وإدارة الشركات في أنتيغوا وبربودا على البيان الذي أدلى به من فوره.

إن تغير المناخ هو أكبر تهديد يواجه البشرية جمعاء. أنه لا يعرف حدوداً، كما أنه لا يحترم الحجم ولا القوة الاقتصادية والعسكرية. وبلداننا جميعها هي من ضحاياه المحتملين، حتى مع الإنكار المستمر لوجوده وخطره. بل أنه يشكل أكبر تهديد لأصغر الدول على كوكبنا المشترك، وعلى وجه الخصوص الدول الجزرية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي.

وما حدث في دومينيكا قبل بضعة أسابيع شهدته أيضا فانواتو وتوفالو في منطقة المحيط الهادئ في وقت سابق من هذا العام. والمحزن أن هذه الكوارث لا تقع في هذه الجزر نتيجة لخطأ ارتكبته هي. إنها تحدث بسبب تجاوزات البلدان الأكبر والأقوى، التي لن يثنيتها شيء عن إساءة استخدام الغلاف الجوي، حتى لو تم القضاء على مجتمعات أخرى، بعضها أقدم من مجتمعات هذه البلدان نفسها.

والعديد من هذه الجزر تغرق بصورة متزايدة، وتواجه حضاراتها القديمة خطر الاندثار. وفي هذا الصدد، أحیی اقتراح الولايات المتحدة بشأن الطاقة النظيفة، وأثنى على الرئيس أوباما لهذه المبادرة. وهذا الاقتراح هو أكثر الاقتراحات استنارة، ونتيجة له فإن شعب الولايات المتحدة لن يحافظ على نوعية بلدهم فحسب، ولكنهم أيضا سيقفون للدفاع عن حقوق المجتمعات الأخرى في أن يكون لها وطن وفي تربية أطفالهم في أرض أجدادهم.

وسأذكر بصفة خاصة شعبي جزر مارشال وتوفالو في منطقة المحيط الهادئ؛ وشعب ملديف في المحيط الهندي؛ وبعض جزر البحر الكاريبي التي تلوح في الأفق احتمالات قوية باختفائها تحت ارتفاع مستوى البحر. وينبغي لجميع الدول الصناعية أن تقبل مسؤولياتها بوصفها بلدانا مساهمة في انبعاث مستويات عالية من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. وإذا كانت بلدان الأمم المتحدة تريد أن يكون تعهدنا بتحقيق

من العام الماضي، عرضت قضية نيوزيلندا لانتخابها عضوا في مجلس الأمن. أود أن أشكر الدول الأعضاء على ثقتها بنا. وفي الأشهر التسعة الماضية سعينا جاهدين لرد جميلها. وقد دار الكثير من النقاش في هذه القاعة هذا الأسبوع حول عدم تأدية الأمم المتحدة للمهمة، وبخاصة مجلس الأمن. أن الصراعات والمعاناة في سوريا واليمن، وجنوب السودان، والقائمة الطويلة التي تضم بلدان أخرى تظهر مدى بعدنا عن تحقيق تطلعات مؤسسي منظماتنا وتطلعات الأعضاء الحاليين. لذلك فإن عدم إحراز تقدم في إحلال السلام في الشرق الأوسط يبين أيضا مدى بعدنا عن تحقيق ذلك.

ما برحنا منذ عضويتنا في المجلس نجد المهمة صعبة كما حذر الكثير من ذلك هنا. فلدى المجلس جدول أعمال طويل ومثير للجدل. والقوى المحركة داخله صعبة. عندما يعمل أعضاء المجلس معا، كما فعلوا مؤخرا في الاتفاق الأخير بشأن القدرات النووية الإيرانية، لا يزال بوسعهم القيام بدور في المجلس كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة. فصفقة إيران كانت بقعة مضيئة ملحوظة هذا العام. على الرغم من أنه تم التفاوض عليها في فيينا، لم يتمكن سوى المجلس من تنفيذها. تشعر نيوزيلندا بالفخر لكون هذا حدث خلال رئاستنا للمجلس في تموز/يوليه. والآن، يجب أن ينفذ الاتفاق ويجب أن يكون قدوة تُحتذى. وذلك لأن هذا الاتفاق هام ويجب أن يصبح أساسا لشيء أوسع من قبيل إعادة ترتيب العلاقات وإرساء الأسس لحل الصراعات الإقليمية الأخرى.

ما من مكان تقتضي فيه الحاجة إعادة ترتيب العلاقات أكثر من سوريا. إذ أن الانقسامات الداخلية عملت على تمزيق سوريا، ويوجد فيها قائد مستعد لشن حرب شعبه بسبب تشبته بالسلطة. فلقد حاولت الأطراف الفاعلة الخارجية، من داخل المنطقة وخارجها، ترجيح كفة الميزان سعيا إلى تحقيق مصالحها الخاصة. وبينما ينحدر البلد إلى الفوضى، نجد أن

اصطحب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

### خطاب السيد جون كي، رئيس وزراء نيوزيلندا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء نيوزيلندا.

اصطحب السيد جون كي، رئيس وزراء نيوزيلندا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد جون كي، رئيس وزراء نيوزيلندا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تمثل الذكرى السنوية السبعون للأمم المتحدة فرصة جيدة للتفكير في وضع المنظمة. لأنه بالنسبة لمعظمنا، ما فتئت الأمم المتحدة إحدى الحقائق الدولية الرئيسية في حياتنا. فهي محور الآلة التي شكلتنا في خضم التطورات الهامة التي حدثت في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية. ولكن كما نعلم جميعا، فإنها ليست منظمة مثالية. ويمكن أن يقال الكثير عن أوجه القصور التي تعترى الأمم المتحدة. فهي كثيرة وبعضها خطير. غير أن هناك أشياء بوسع هذه المنظمة القيام بها لا يمكن لهيئة دولية أخرى القيام بها. ولا تزال تشكل نقطة مرجعية أساسية للدول عندما تكون هناك مشكلة ما. لهذا السبب ناضلت نيوزيلندا بشدة للظفر بمقعدها الحالي في مجلس الأمن. لقد سعينا للانتخابات لأن المجلس هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

إن نيوزيلندا بلد صغير يقع في الجزء السفلي من العالم. وعلى الرغم من كونها بعيدة عن العديد من بؤر التوتر في العالم، فنحن لسنا محصنين من آثارها. في مثل هذا الوقت

لقد حان الوقت لكي يضاعف المجلس جهوده. وحان الوقت لكي نتوقف عن الحديث عما هو صواب، وفعل ما هو صواب. حان الوقت للمجلس للقيام بالمهمة التي أنشئ من أجلها. وحان الوقت لأعضائه لكي يطرحوا جانباً المصالح الخاصة، والتحالفات التاريخية من أجل وقف العنف ووضع حد للمعاناة.

حان الوقت ليقوم المجلس بواجبه تجاه الذين فقدوا حياتهم وأحبائهم والملايين الذين شردوا. ولا يسعنا أن نسمح للمجلس بأن يتحوّل من كونه مؤسسة لها إخفاقات إلى مؤسسة فاشلة.

فلا بد من أن يكون هناك حل سياسي للتراع في سورية. ويجب أن يأتي عاجلاً. وينبغي له معالجة جميع المسائل وإشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، من داخل المنطقة وخارجها. وليست المسألة مسألة الاختيار بين الأسد أو تنظيم داعش. إذ يتعيّن التعاطي معهما كليهما. ولن يكون الحل السياسي الذي يمكن تنفيذه مثالياً. وفي الواقع، إنها حالة نمطية أن يكون المثالي عدواً لما هو جيد. وسوف يتطلب التعاون الدولي والحلول التوفيقية من جميع الأطراف.

كما يتعين على المجلس المشاركة في إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد أوضحت نيوزيلندا وجهة نظرها منذ أن انتُخبت لعضوية المجلس بأن الوضع الراهن لا يمكن تحمله. ويعرض للخطر تحقيق الحل القائم على وجود دولتين الذي نعلم جميعاً أنه أفضل أمل لإحلال السلام الدائم. وهذه مسألة عاجلة وشأن آخر ذو أهمية بالغة ينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ بزمام المبادرة فيه. قيل لنا إن الظروف ليست مناسبة على أرض الواقع وإن الطرفين ليسا جاهزين، ولكن ينبغي ألا ندع الظروف القائمة على أرض الواقع تملّي علينا ما يجب فعله، إذا كانت إجراءاتنا يمكن أن تساعد على الحل.

وقد ترشحنا لعضوية المجلس لأننا نعتقد أن على الدول الصغيرة أن تقدّم مساهمة إيجابية، وأردنا أن نكون صوت

كابوس الشر، المسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الذي احتل مواقع في سوريا، يعمل على نشر الموت والإرهاب في المنطقة وخارجها. إن أيديولوجية داعش المشوهة واستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية لتصدير رسالتها الملتوية التي لم يسبق لها مثيل تشكل تهديداً لنا جميعاً، حتى بالنسبة إلى بلد بعيد مثل نيوزيلندا.

لذلك انضمت نيوزيلندا إلى التحالف الدولي ضد داعش، ونعمل كل ما بوسعنا لمساعدة ضحايا الصراع السوري ومكافحة آفة داعش. وتعمل القوات المسلحة النيوزيلندية على مساعدة الحكومة العراقية في تدريب قواتها للذود عن شعبها. واستجابة للأزمة الإنسانية، نساعد في تمويل برامج في الأردن ولبنان وتركيا للتهوؤ في جهود تلك البلدان لدعم آلاف اللاجئين المشردين. وشأننا شأن العديد من البلدان الأخرى، نقوم بتنفيذ برنامج طارئ لإعادة توطين اللاجئين السوريين.

ما من شيء من ذلك يصل إلى جذور المشاكل في سوريا. إن جميع أعضاء المجلس يتحملون المسؤولية عن إنهاء حالة البؤس داخل سوريا وخارجها. فالعواقب الناجمة عن التقاعس ليست نظرية. والخسائر البشرية حقيقية، فقد قذفت الأمواج طفلاً ميتاً عمره ثلاث سنوات وحطته على أحد الشواطئ التركية؛ وقُتل مئات الآلاف من الناس وأرغم الملايين منهم على الفرار من ديارهم. لا يمكن أن نتجاهل المسافرين الذين تجمعوا في محطات السكك الحديدية في أوروبا، أو واقع اللاجئين الذين يتواجدون بصورة مؤقتة في مخيمات ومنازل بديلة في الأردن وتركيا ولبنان. إن وجود أكثر من ١٦٠ قائداً في نيويورك هذا الأسبوع يبرز الأهمية الدائمة للأمم المتحدة طيلة السنوات السبعين الماضية. ومع ذلك، نفعل ذلك إزاء أسوأ أزمة لاجئين نشهدها منذ الحرب العالمية الثانية.

نرى جميعاً يومياً الصور المروعة. وفي الوقت نفسه نرى عواقب عدم قيام مجلس الأمن بعمل طيلة السنوات الأربع الماضية.

ونريد أن نسهم في مجلس يركّز على إيجاد حلول عملية للمشاكل السياسية وليس المحافظة على الوضع الراهن. ونحن ندرك تماماً أن الصراعات المدرجة في جدول أعمال المجلس معقدة وليس من السهل حلها، ولكننا واقعيون في توقعاتنا لما يمكن تحقيقه. وترى نيوزيلندا أن الهيئة المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتقها مسؤولية إيجاد حلول للأزمات العالمية الأكثر إلحاحاً.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ولا تتوفّر القدرة على تركيز اهتمام العالم على طائفة من المسائل إلا للأمم المتحدة ووكالاتها. وقد ظهر ذلك في الأسبوع الماضي باعتماد أهداف التنمية المستدامة. ويجدوننا ويطيد الأمل في أن يحقق مؤتمر الأطراف في باريس في كانون الأول/ديسمبر نجاحاً مماثلاً، باعتماد اتفاق مجد بشأن تغير المناخ.

إن المحيطات التي تتمتع بالصحة والإنتاجية شرط أساسي من أجل مستقبل مستدام. وأسعدني أن أعلنت في وقت سابق من هذا الأسبوع عن إنشاء محمية بحرية تحيط بجزر كيرماديك في نيوزيلندا. تغطي محمية كيرماديك المحيطية مساحة ٠٠٠ ٦٢٠ كيلومتر مربع من المحيط في واحدة من أكثر البيئات نقاءً وخصوصية على وجه الأرض. وستكون محمية كيرماديك من أكبر المحميات في العالم وأهم المناطق البحرية التي تتوافر لها الحماية الكاملة. وسوف تشمل منطقة تعادل ضعف مساحة أراضينا وتحسّن حماية الموائل لمجموعة ضخمة من الكائنات البحرية.

إن نيوزيلندا ملتزمة بإدارة محيطاتنا بروح المسؤولية ونعمل مع بلدان منطقة المحيط الهادئ المجاورة لنا لتحذو حذونا. وقد التزمنا بمبلغ بليون دولار من المساعدة الإنمائية في المحيط الهادئ والتي تركز، في جملة أمور، على المساعدة في دعم الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك. تتركّز المساعدة التي نقدمها على منطقتنا والمجالات التي نعرف أننا يمكن أن نحصل منها

الذين لا يُسمع صوتهم في أغلب الأحيان. ولهذا السبب الأخير نظمنا أول مناقشة مفتوحة بشأن تحديات السلام والأمن للدول الجزرية الصغيرة النامية خلال رئاستنا في تموز/يوليه (انظر S/PV.7499). وقد تشجعنا بمستوى المشاركة من جانب كل من تلك الدول والعضوية الأوسع نطاقاً.

وهناك تحدّ كبير بالنسبة إلى عضو صغير منتخب في أن يقوم بالتعبير عن آرائه وأن يتم أخذها في الحسبان. وهناك جزء نبوي من المشكلة. وهو أن الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس لهم حق النقض وهو ما يؤدي إلى اختلال غير عادي في ميزان القوة. يتفاهم هذا الاختلال جراء تفاوضهم المسبق على النتائج قبل المشاركة في محادثات مع الأعضاء العشرة المنتخبين وعدم اتخاذ أي إجراء عندما يكون أحد الخمسة غير موافق. وقد أكّدت تلك التجربة لنا أن نيوزيلندا كانت على حق في الاعتراض على حق النقض عندما كان ميثاق الأمم المتحدة قيد الإعداد.

ولا يزال في رأينا أن حق النقض يقيّد فعالية المجلس وتحقيق تطلعات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولهذا السبب، تؤيد نيوزيلندا المقترحين المعروضين هذا العام - من جانب مجموعة بلدان فريق المساءلة والاتساق والشفافية ومن قبل فرنسا والمكسيك - للحد من استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وواقع أن اثنين من الأعضاء الدائمين يدعمان هذين المقترحين يمثل تقدماً، ولكنّ جزءاً من المشكلة سلوكي أيضاً. أصبح الأعضاء الدائمون معتادين على ممارسة السلطة ويسعون لحماية وضعهم المتميز. وهم يتولّون السيطرة على جدول أعمال المجلس وتحديد عملياته. وعلى الرغم من ذلك نفع ما نستطيع لضمان أن يكون لدى الأعضاء المنتخبين المعلومات والفرصة للمساهمة بفعالية في عملية صنع القرار في المجلس. وبالتالي، أن يتخذ قرارات فعالة.

**السيد أراوجو (تيمور - ليشتي)** (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أحاطب المنظمة اليوم. إنه لشرف لي أن آخذ الكلمة للمرة الأولى في الجمعية العامة، ولا سيما لأن الدول الأعضاء اجتمعوا معاً للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة.

ومما لا شك فيه أن هذا يمثل لحظة تاريخية في حياة الأمم المتحدة، عندما نحتفل ونتفكر بإخلاص في المبادئ والروح التي أدت إلى إنشاء المنظمة، فضلاً عن الإخفاقات والنجاحات التي حصلت على مدى الـ ٧٠ عاماً الماضية.

وترتبط تلك الإخفاقات والنجاحات ارتباطاً وثيقاً بشئى الأحداث العالمية، بما في ذلك إنشاء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، التي جرى الاعتراف بمركزها على الصعيد الدولي بوصفها دولة ذات سيادة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢.

ومع ذلك، فقد تغيّر العالم تغيراً جذرياً منذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة قبل سبعة عقود من الزمن، أي في عام ١٩٤٥. واليوم، نحن منظمة تضم ١٩٣ من الدول الأعضاء التي أنشئ العديد منها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ويتصف العالم في القرن الحادي والعشرين بمزيج من التعقيدات والتحديات ومختلف الفرص التي تتطلب إجراءات منسقة من جانب الدول. وبينما كانت لدينا الجرأة بالفعل في الأربعينات من القرن الماضي لنعلن أنه ما من بلد منعزل بذاته كجزيرة، فإن هذا القول المأثور صار حتى أكثر أهمية في القرن الذي نعيش فيه مع جوانب التقدم في تكنولوجيا الاتصالات والنقل التي تحوّل العالم إلى قرية عالمية، بحيث لم تعد المسافات والمواقع تشكل فيها عائقاً أمام التفاعل بين الشعوب والدول. فهو يتطلب منا التزاماً أقوى بالتفاهم والتعاون كوسيلة للاستفادة على نحو أفضل من الإمكانيات المتوفرة، والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر السلبية لهذا الواقع الجديد.

على نتائج حقيقية لأناس حقيقيين، وتحسين سبل العيش وتهيئة الفرص. تقوم العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم بنفس الأمر، ونحن فخورون بأداء دورنا.

وفيما أستعد لمغادرة نيويورك، أشعر بفخر شديد للمساهمة التي قدمتها نيوزيلندا إلى التنمية المستدامة لمحيطاتنا. أعاد فخوراً بمساهمة نيوزيلندا في قرارات مجلس الأمن وأشعر بالفخر للقيم والمبادئ التي يركز عليها البلد الذي أتولّى قيادته. كما أعاد مثبّط الهمة لعدم قيام مجلس الأمن بمساعدة الشعب السوري والشعوب في العديد من البلدان الأخرى أيضاً. إن الجهد الجماعي لمجلس الأمن، مدعوماً من عموم الأعضاء، يمكن أن يحدث فرقاً حقيقياً.

واعتقد أننا جميعاً، نحن الذين كنا هنا على مدى الأسبوع الماضي، نعرف أن العمل الجماعي يجب أن يبدأ من مكان ما. ينبغي أن يبدأ في الأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء نيوزيلندا على الخطاب الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد جون كي، رئيس وزراء نيوزيلندا، من المنصة.

**خطاب السيد روي ماريا دي أراوجو، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية.

اصطحب السيد روي ماريا دي أراوجو، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، إلى المنصة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد روي ماريا دي أراوجو، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

لقد وُلدت الأمم المتحدة من حاجة الدول إلى إقامة علاقات أوثق والعمل معا في عالم خيم عليه الرعب وتميز بالحروب. بيد أن الصراعات وأعمال العنف لا تزال تعصف بالعالم، ويُجبر الملايين من الناس على التخلي عن ديارهم وبلدانهم. فلدينا حاليا أكبر عدد من اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، وتشير التقديرات إلى أن هذا العدد في ازدياد. وبالإضافة إلى هؤلاء اللاجئين، هناك العديد من الأشخاص الآخرين الذين يهاجرون بحثا عن فرص أفضل.

ونحن نرى آلاف الناس يصلون إلى أوروبا كل يوم، في محاولة للهروب من الأخطار التي تهدد حياتهم، والتي يواجهونها في مناطق الصراع في سوريا والعراق وأفغانستان، من بين العديد من البلدان الأخرى. ومن الأهمية بمكان أن نضع في بالنا أنه يجب علينا، بالنسبة إلى أولئك الذين يضطرون إلى الفرار من الاضطهاد والصراع المسلح، أن نوفر لهم الحماية التي يكفلها القانون الدولي. فلا يسعنا أن ننسى تلك الأزمات، أينما حدثت، ومهما طالت، وكيفما انتشرت عشوائيا، لأنها تؤثر على الاقتصادات، والحياة الاجتماعية، والسلام والاستقرار في مناطق معينة وفي العالم. وعلى الرغم من التقدم المحرز منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، يجب أن نعترف بأنه لا يزال هناك الكثير للقيام والوفاء به. فالصراعات والأزمات لا تزال قائمة في أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا، وأوروبا، والأمريكيتين. والصحراويون والفلسطينيون والعديدون غيرهم من الشعوب الأخرى ما زالوا محرومين من حقوقهم الأساسية. عندما يقع الخلاف، يجب على القادة أن يدركوا بأن الحوار هو الوسيلة لتحقيق الغاية. وتيمور - ليشتي تشعر بسرور خاص لأن الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا قد أعادت العلاقات الدبلوماسية بينهما. فهي تتوجه بالتهنئة إليهما، وتأمل من الحوار الصريح والمفتوح أن يؤدي بسرعة إلى إزالة المعوقات من أمام العلاقات الاقتصادية والمالية التجارية.

إن التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف يشكل، إذًا، عنصرا لا غنى عنه للتفاعلات البشرية في هذا القرن الذي نعيش فيه. واليوم، باستخدام عبارات من دياحة الميثاق، يجب أن نكرر تعهدنا "أن نقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، وأن "نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان"، مع توفير الكرامة والمساواة للجميع. ويجب أن نعزز التزامنا بتحقيق "العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي"، وأن "ندفع بالرقمي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

وهذه المثل العليا هي الركائز التي تقوم عليها المنظمة، والتي وجهت أعمالها منذ تأسيسها، ولكن يجب أن نعترف بأنه لا يزال يتعين علينا حتى الآن أن نستجيب لتطلعات جميع الشعوب في جميع دول العالم. وثمة فرصة سانحة الآن لتجديد جهودنا نحو الوفاء بتلك المبادئ. وتحقيقا لهذه الغاية، تحتاج الأمم المتحدة إلى إصلاح يتيح لها أن تتصدى للتحديات التي برزت في ظل الظروف الجديدة في قرننا هذا. وإصلاح مجلس الأمن هو أحد التغييرات التي تم اقتراحها، بغرض جعل المجلس أكثر تمثيلا وتوازنا. وتحسين النظام هو السبيل الوحيد لنا كي نصبح على استعداد للرحلة الطويلة أمامنا، وكى نحترم وعد تحقيق السلام والأمن وحقوق الإنسان للجميع ونفي به.

وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد قبل مجرد بضعة أيام، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر، التقينا جميعا لنطلق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ومن خلال التغييرات المبيّنة في الخطة الجديدة، أعدنا تعريف ركيزة التنمية للأمم المتحدة، ووضعنا هذا الكوكب على مسار التنمية المستدامة. ويجب أن تركز دينامية التغيير الآن على الركائز الأخرى للمنظمة، وهي السلام والأمن وحقوق الإنسان.

في المجتمع الدولي. نحن دولة فتيبة، ولكن هذا ليس سببا ولن يكون سببا لنا على الاطلاق لتجاهل الأحداث والحقائق التي يشهدها العالم الذي نتشاطره. إننا نعلن رسميا عن رغبتنا في الانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتعزيز التقدم المحرز في الدول الهشة، من خلال مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة والانضمام إلى عضوية الآليات الدولية للنهوض بالسلام والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان.

وما فتتنا نعمل في الرئاسة المؤقتة لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية منذ عام ٢٠١٤. ونود أن نعطي حيوية دينامية جديدة في تلك الجماعة المؤلفة من أمنا الشقيقة والارتقاء بها إلى مكان الصدارة في العولمة الاقتصادية التي توفر فرصا استثمارية من شأنها أن تحسّن الظروف المعيشية وتسهم في تحقيق التنمية والسلام والاستقرار لشعوب العالم. وقد أتيحت لنا الفرصة لتشاطر خبراتنا مع البلدان والشعوب الشقيقة في غينيا - بيساو وسان تومي وبرينسيبي، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وتدل مشاركة تيمور - ليشتي في الساحة السياسية الدولية على اقتناعنا بأهمية التضامن والاحترام المتبادل والتعاون من أجل عالم أفضل. وشهدنا أيضا انتقالا حكوميا مؤخرا. وبعد مضي سنوات عديدة في قيادة البلد، أدرك القائدان والرئيسان السابقان للجمهورية، زانانا غوسماو وخوسيه راموس - هورتا الحاضرين هنا اليوم، أن تيمور - ليشتي ما تزال تفتقر إلى نموذج للديمقراطية الشاملة. وقد تم التوصل إلى ذلك النموذج الديمقراطي الذي أدى إلى تشكيل الحكومة الدستورية السادسة التي تتولى المسؤولية حاليا بالوسائل السلمية ومراعاة الكرامة الإنسانية. وتلتزم الحكومة التي يشرفني تولي قيادتها بصون السلام والاستقرار اللذين تحققا. وهي ملتزمة أيضا بمواصلة الجهود التي بذلتها الحكومات السابقة في سبيل تعزيز النمو والتنمية في بلدنا وتحقيق الرفاه لشعبنا.

ولقد ظهرت تهديدات جديدة ومختلفة للسلام والأمن وحقوق الإنسان منذ إنشاء الأمم المتحدة. فالإرهاب والجريمة المنظمة والعنف الشديد هي عقبات جديدة أمام تحقيق السلم والأمن الدوليين. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يستعدّا لتلك التهديدات الجديدة، بغية كفاءة عملية ترمي إلى بناء السلام وبناء دولة شاملة للجميع ومسؤولة وشفافة بغرض التوصل إلى السلام الدائم.

وهناك تحد آخر قد لا يظهر باستمرار في وسائط الإعلام ولكنه يؤثر فينا على قدم المساواة، ألا وهو تعيّر المناخ الذي يقترب المجتمع الدولي من لحظة اتخاذ قرار بصدده. فالمناقشات التي ستشهدها الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سينعقد في باريس نهاية العام، يجب أن تسفر عن نتائج عالمية وطموحة وملزمة قانونا. ولقد حان الوقت للتصرف باحترام حيال تعيّر المناخ. إن العالم كله يمضي قدما نحو توافق في الآراء يعترف بالحاجة الملحة إلى مكافحة تعيّر المناخ، بمن فيه المواطنون والمجتمع المدني والزعماء الدينيون، مثلما رأينا في رسالة صاحب القداسة البابا فرنسيس (انظر A/70/PV.3)، والإعلان الصادر عن قادة مسلمين، اللذين يؤكدان على واجبنا الأخلاقي تجاه حماية أولئك الذين هم الأكثر ضعفا، وتوفير الرعاية للكوكب الذي نعيش فيه.

ونحن نعلم أيضا أن آثار تغير المناخ هي أكثر وضوحا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تقف على الخطوط الأمامية لهذه المكافحة. والجزر المجاورة لنا في منطقة المحيط الهادئ تتعرض للعواصف نفسها ولزيادة في عدد الكوارث الطبيعية التي تتفاقم، كما لو أنها لم تكن كافية، بفعل تآكل التربة وارتفاع مستويات سطح البحر.

إن تيمور - ليشتي ما فتئت جزءا من مجتمع الأمم منذ ١٣ عاما، وهي على استعداد لاستغلال تجربتها الوطنية والاسهام

وندرک استنادا إلى خبرتنا أن هذه العناصر تكتسي أهمية حاسمة في التزامنا المشترك بعدم إغفال أحد في طريقنا نحو التنمية المستدامة. ويوفر الهدف ١٦ أساسا لخطة شاملة حقا، ويمثل إلى جانب الهدفين ٥ و ١٧ حجر الزاوية لتحقيق الأهداف الأخرى. وتيمور - ليشتي ملتزمة بالعمل مع البلدان وشركاء التنمية الآخرين، فضلا عن التزامها بتقاسم معلوماتنا المتواضعة لأجل تنفيذ تلك الأهداف وغيرها من أهداف الألفية.

حتاماً، أود أن أشكر الأمم المتحدة، والأمين العام، ورئيس الجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحاضرين هنا، فضلا عن جميع قطاعات المجتمع التي تقدم لنا الدعم في كفاحنا من أجل التحرير إلى أن يُعترف بنا بصفقتنا دولة ذات سيادة. ونعرب مرة أخرى في تواضع جم عن عميق امتناننا والتزامنا بأن نكون جزءا من جماعة الدول التي تكافح بلا كلل من أجل عالم سلمي وأكثر رخاء وعدلا. ونحن على إيمان راسخ بأن الأمم تغدو أكثر قوة حين تتوحد صفوفها وتتمكن من تحقيق نتائج أفضل.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد روي ماري دي أراوجو، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، من المنصة.

**خطاب السيد منسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جزر سليمان.

اصطحب السيد منسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان، إلى المنصة.

ومع ذلك، فإن الطريق لا يزال طويلا وشاقا أمام التيموريين. وبالإضافة إلى بناء مؤسساتنا وتعزيز التنمية المستدامة، فإن التوافق الوطني في تيمور - ليشتي يعني أنه يجب علينا بذل المزيد من الجهد لتحقيق سيادتنا الوطنية كاملة. بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية. ويشمل ذلك التأكيد الكامل لسيادتنا ترسيم حدودنا البحرية مع جارتينا الكبريين إندونيسيا وأستراليا. وقد اختارت تيمور - ليشتي من حيث المبدأ، أسلوب المفاوضات وفقا للقانون الدولي والمعايير الدولية. وفيما إذا عجز الحوار عن حل الخلافات سيلجأ بلدنا إلى استخدام الآليات الدولية لتسوية النزاعات.

وعلى الرغم من أنها بلد صغير، تمكنت تيمور - ليشتي من تقديم المساعدة أيضا إلى الدول الأخرى في جهودها الإنمائية. ويقترح التقرير الأخير الذي قدمه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر A/70/95) برئاسة الرئيس السابق خوسيه راموس - هورتا، تحولات جوهرية في مستقبل عمليات حفظ السلام، من شأنها أن تؤثر على حياة الآلاف من الأشخاص. وتساعد التحولات الرئيسية الأربعة التي اقترحتها الفريق على تعزيز مصداقية الأمم المتحدة وشرعيتها وأهمية دورها، ما يجعلها أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن فعاليتها في صنع السلام وحفظ السلام، كي تتمكن الشعوب من العيش في أمن وحرية.

وشهدنا خلال السنوات الثلاث الماضية جهودا لم يسبق لها مثيل من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما، بهدف إعادة تحديد نهجنا إزاء التنمية المستدامة. وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) توازنا ملحوظا للمصالح والأولويات في مجموعة أهدافه المتعلقة بالتنمية المستدامة المترابطة وغير القابلة للتجزئة. وتشعر تيمور - ليشتي بالسرور بصفة خاصة بإدراج الهدف ١٦ الذي يعزز العناصر الأساسية للسلام والعدالة والمؤسسات ذات الصلة.

وعدد التزاعات التي تعالجها الأمم المتحدة قد تضاعف أيضاً. لدينا الآن ١٦ بعثة لحفظ السلام. ومعنى ذلك، على الصعيد المتعدد الأطراف، أننا ننفق على الأمن أكثر مما ننفق على قضايا التنمية. وعلينا أن نعكس ذلك الاتجاه بالسعي إلى الاستثمار أكثر في السلام من خلال استراتيجيات وبرامج والاستثمار بدرجة أقل في الحلول العسكرية، ومعالجة الأمن والتنمية المستدامة. وحيثما ظهرت حالات نزاع محتمل، لا بد لنا أن نعمل مع الحكومات المعنية جميعاً من خلال آلية جامعة تجنّبنا القرارات أحادية الجانب، والتي تؤدي دائماً إلى نزاعات وقلاقل يطول أمدها وتسبب الكثير من المعاناة لشعوب يفترض أن تكون هي المستفيد من جهود بناء السلام.

وفي هذا الصدد، يتعين على الأمم المتحدة، في مناسبة الذكرى السنوية السبعين، أن تدلل على التزامها بالعمل الأكبر. ونعرب عن تقديرنا للرئيس السابق للجمعية العامة، السيد سام كوتيسا، لقيادته القوية وحسن توجيهه للإطار التاريخي للتنمية، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" (القرار ١/٧٠)، الذي اعتمده الجمعية في الأسبوع الماضي.

وبالنسبة للبلدان النامية، فإن المطلوب هو ترجمة أهداف التنمية المستدامة التي تتضمنها الخطة الجديدة إلى عمل. ولن يتأتى ذلك إلا إذا اقترنت تلك الأهداف بالموارد الضرورية، وفقاً لخطة عمل أديس أبابا، كيما يتسنى للمجتمع الدولي تقديم الوسائل اللازمة للتنفيذ وتحويل الأهداف إلى عمل. وبقاء الجنس البشري يتوقف على التمام العالم أجمع حول خططنا المشتركة لعام ٢٠٣٠. فهي تتيح لنا الأمل الأخير لتصحيح المسار. فبذل جهد إضافي ليس خياراً. والتغيير التحويلي لن يتأتى إلا إذا فكرنا فيما هو أكبر وأن يكون فكرنا ذكياً وإبداعياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية السبعة عشر والأهداف الـ ١٦٩. ويجب أن ينطلق التغيير من خلال شكل جديد من أشكال الشراكة، وأن يركز إلى روح

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد منسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سوغافاري (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية) تشاطري حكومة جزر سليمان وشعبها الإعراب عن أحر تحياتنا إلى الجمعية العامة. وأود أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن تهانينا على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين، وأؤكد لكم دعم وتعاون جزر سليمان خلال فترة توليكم المنصب.

وإذ نحتفل بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أود أن أثنى على الزعماء الـ ٥١ المؤسسين للمنظمة في عام ١٩٤٥. وحينئذ كانت الأمم المتحدة تمثل السلام والأمن والتعاون، وهي ما تزال كذلك حتى الآن. وتكرر جزر سليمان في هذه المناسبة الميمونة تأكيد إيمانها والتزامها بالمنظمة وميثاقها. وبعد، فقد حدث الكثير منذ عام ١٩٤٥ في حين ما فتى العالم يشهد تغيراً. مرور الوقت.

وجزر سليمان جزء من ذلك المسار التاريخي للأمم المتحدة، فحين انضمنا إلى المنظمة للمرة الأولى في عام ١٩٧٨، لم يكن هناك سوى ١٤٥ عضواً. واليوم ارتفع عدد الأعضاء إلى ١٩٣ دولة. وفي الوقت الحاضر، فإن أكثر من ثلثي الأعضاء في الأمم المتحدة من البلدان النامية، وهي تسعى جميعاً إلى الوصول إلى نظام متعدد الأطراف يستند إلى قواعد العدالة والإنصاف. وذلك هو الشعور الذي ما زال يتردد صداه في هذه القاعة عاماً تلو الآخر. وما دامت نسبة ٢٠ في المائة فحسب من سكان العالم تسيطر على الثروة، فلا غرو أن يواجه نظام عالمي بهذه الفجوة العميقة تحديات مستمرة في السعي للاستجابة إلى برنامج عملنا الجماعي بشكل فعال، بالرغم من التسليم برغبتنا جميعاً في تحقيق العدالة والإنصاف.

المتنوعة والخاصة للمنطقة. وفي هذا السياق، تعرض جزر سليمان استضافة أحد المراكز دون الإقليمية.

لقد تم تشكيل حكومة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير التي أترأسها بعد الانتخابات العامة الوطنية الناجحة التي عقدت في العام الماضي بنظام تسجيل الناخبين باستخدام الاستدلال الحيوي لأول مرة. ويسرنا استخدام ذلك النظام، وسوف نبي على نجاحه، إلى جانب الإصلاحات الانتخابية الأخرى. وأشكر جميع الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة وأستراليا والاتحاد الأوروبي، لدعم نظامنا للتسجيل بالاستدلال الحيوي، ونحن نلتزم شراكات للاستثمار في المرحلة التالية من تعزيز مؤسستنا الديمقراطية.

واستعراض قانون نزاهة الأحزاب السياسية من أولويات حكومتي للعمل على زيادة تعزيز الاستقرار السياسي في جزر سليمان. كما أطلقت حكومتي برنامجاً طموحاً لإصلاح الحكم يشمل سن تشريعات بشأن مكافحة الفساد وحماية المبلغين عن المخالفات وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد. وحكومتي سوف تسن تشريعاً لإنشاء مراكز للنمو والمناطق الصناعية في القطاع الريفي بغرض إعادة توزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الأوسع.

وعلى الصعيد الإقليمي، تقدر جزر سليمان كثيراً شراكتها مع بعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان بقيادة أستراليا، والتي تتضمن مشاركة الأعضاء الخمسة عشر في منتدى جزر المحيط الهادئ. ومبادرة التعاون الإقليمي تلك قدمت لنا الكثير من حيث استعادة سيادة القانون وإعادة تأهيل آليات الحكومة، خاصة تلك المسؤولة عن بناء السلام وضمان حفظ القانون والعدالة. وعملية خفض التدريجي للبعثة تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ونحن نقدر مساعدة جيراننا في المنطقة تقديراً كبيراً.

وجزر سليمان تولت رئاسة مجموعة الطليعة الميلانيزية في حزيران/يونيه من هذا العام. وتتكون تلك المجموعة من فيجي

جديدة من التضامن، وترعاه علاقات سياسية جديدة وتحول نوعي في التعاون الدولي بما يكفل الرخاء للجميع.

وجزر سليمان تسجل تقديرها للأمين العام بان كي - مون على قيادته الممتازة لهذه المنظمة على مدى السنوات التسع الماضية. وننضم إلى الأمين العام والجمعية العامة في الدعوة إلى عملية أكثر انفتاحاً في اختيار الأمين العام الجديد، الذي من المقرر في يتولى مهام منصبه بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وخلال العقود السبعة الماضية، كانت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن من يختار الأمناء العامين السابقين. وندعو إلى عملية أكثر خضوعاً للمساءلة وديمقراطية وشفافة لتلك التعيينات. ولذلك، يجب أن تؤدي الجمعية دوراً مركزياً في عملية الاختيار هذه، بوصفها الهيئة التداولية الأكثر ديمقراطية وتمثيلاً في منظماتنا.

وجزر سليمان تجدد اهتمامها بالعمل ضمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فلدينا قوة شرطة مدربة تدريباً جيداً، وهي مستعدة وقادرة على العمل جنباً إلى جنب مع ضباط الأمم المتحدة الآخرين. وقوة شرطة جزر سليمان الملكية لديها برنامج لتحقيق ذلك الهدف. ونعتمد رؤية فريقنا الأول من الضباط في الميدان خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

وجزر سليمان لا تزال منقوصة التمثيل بين موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويسرني أن أشير إلى أن الأمم المتحدة تنظم امتحانات التوظيف التنافسية في بلدنا هذا العام. ونحن ممتنون لذلك التواصل معنا، ونتطلع إلى ملء حصتنا وإثراء التنوع في الأمانة العامة. وفيما يتعلق بالوجود القطري للأمم المتحدة، فقد رحبت جزر سليمان بالقرار ٣١٨/٦٩ الذي يدعو إلى وجود قطري معزز للأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ، وخاصة على المستوى القطري. ونرحب بالتفكير بشكل جديد فيما يتصل بإنشاء مكاتب دون إقليمية داخل منطقة المحيط الهادئ، خاصة في ضوء المسافة والسمات

تقرير المصير المقبولة كما ترد في قرارات الأمم المتحدة، ومنها القراران ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥).

وجزر سليمان ترحب أيضاً بالقرار ١٠٣/٦٩، الذي يؤكد مرة أخرى الحق الثابت للشعب بولينيزيا الفرنسية في تقرير المصير.

وتدعو جزر سليمان الدولة القائمة بالإدارة إلى التعاون الكامل مع أعمال اللجنة الخاصة. ونلاحظ أن ٣٠ عاماً من التجارب النووية التي أجرتها الدولة القائمة بالإدارة تسببت في إشعاع ذري واسع الانتشار، مما أدى إلى شواغل صحية وبيئية كبيرة. وهي مسألة تثير قلقنا، ونطالب الجمعية بزيادة الاهتمام بها.

وتؤكد جزر سليمان مجدداً أن مبادئ حقوق الإنسان عالمية، وهي كل لا يتجزأ ومتشابكة ويجب معالجتها بأسلوب منصف. وعلى جميع الدول واجب قانوني ومسؤولية أخلاقية للتمسك بحقوق الإنسان واحترامها وتعزيزها، وإذا لزم الأمر، اتخاذ التدابير الوقائية والعقابية وإجراءات الحماية للتصدي للتهديدات على حقوق الإنسان أو انتهاكاتها، عملاً بميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية السارية.

وعلى هذه الخلفية، تُدرك الجمعية العامة جيداً الشواغل المستمرة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في منطقتي بابوا وبابوا الغربية في إندونيسيا. وجزر سليمان، إلى جانب منتدى جزر المحيط الهادئ، تسعى إلى حوار وتعاون حقيقيين مع إندونيسيا بشأن هذه المسألة. ويهدف هذا التواصل إلى تسوية الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في اثنتين من المناطق الميلانيزية العرقية في إندونيسيا، وهما بابوا وبابوا الغربية. وتدعو جزر سليمان أيضاً مجلس حقوق الإنسان، ومقره جنيف، إلى القيام بالمزيد من التحقيق والرصد بشأن الادعاءات بوقوع انتهاكات الحقوق الإنسانية للميلانيزيين

وبابوا غينيا الجديدة وفانواتو وجبهة التحرير الوطني للكاناك وإقليم كاليدونيا الجديدة وبلدي، جزر سليمان. وتشكل البلدان الأعضاء في تلك المجموعة ٩٥ في المائة على الأقل من مجموع سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. والمنطقة الميلانيزية دون الإقليمية غنية بتنوعها البيولوجي، وشعوبها تنطق بربع لغات العالم. وجزر سليمان تستكشف إمكانية إنشاء منبر بيولوجي ثقافي للسكان الأصليين للحفاظ على معارفنا التقليدية واثراء تنوعنا البيولوجي.

وفي القمة الأخيرة لمجموعة الطليعة الميلانيزية، اتفق قادة المجموعة على تعزيز تعاون اقتصادي أشمل في مجالات التجارة والطيران ومصادر الأسماك والنقل البحري والتمويل بين أعضائها وخارج المنطقة دون الإقليمية. واتفقت المجموعة كذلك على إنشاء أكاديمية إقليمية للشرطة. وخلال القمة، منح قادة المجموعة إندونيسيا عضوية الانتساب وصفة مراقب لحركة التحرير المتحدة لغرب بابوا.

وجزر سليمان تدعو إلى التنفيذ الكامل والسريع لإعلان عام ١٩٦٠ بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ومسألة كاليدونيا الجديدة ذات أهمية للمجموعة. ويصادف هذا العام مرور ١٦٢ عاماً على الاستعمار الفرنسي لكاليدونيا الجديدة. وهذا الإقليم يدخل مرحلة حرجة إذ يستعد لتقرير المصير في عام ٢٠١٨. ويجدوننا أمل وطييد في نجاح تلك العملية بدعم كامل من الحكومة الفرنسية. ونحن نتمنى لهم التوفيق في ذلك المسعى التاريخي.

أما بعد، فإن جزر سليمان ترحب بحذر بالتوافق الهش الذي تم التوصل إليه في إطار معالجة المسائل الانتخابية لكاليدونيا الجديدة على يد اللجنة الخاصة المعنية باتفاق نومييا. لذلك، نؤكد مجدداً على أهمية ضمان معالجة العملية الانتخابية ودياً، خاصة وأنه سيكون لها تداعيات على عقد عملية استفتاء له مصداقية يتوافق ويتسق مع مبادئ وممارسة

على كوبا تدريجياً. ولكن هناك المزيد مما يجب عمله. ونحن نطالب بالرفع الكامل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا، بغية تطبيع العلاقات بين الدولتين اللتين لا يفصل بينهما سوى ٩٠ ميلاً.

إن مسألة تغير المناخ بالنسبة لجزر سليمان، شأنها شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى وأقل البلدان نمواً، تمثل مصدر قلق وجودي. فهي تؤثر على الجميع، ولكن السكان الأكثر فقراً والمهمشين يتحملون العبء الأكبر غالباً. ومن المحتم أن تسفر الدورة الحادية والعشرون المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في باريس في كانون الأول/ديسمبر، عن اتفاق طموح وشامل وقوي بشأن تغير المناخ، يشمل الجميع ولا يسمح بتخلف أحد عن الركب.

ومع تزايد تحمض المحيطات، باتت سياحة جزر سليمان ومصائد أسماكها وسبل عيش ٨٥ في المائة من سكاننا في خطر. وارتفاع مستوى سطح البحر أدى فعلياً إلى إغراق الأرض وخسارة التنوع البيولوجي وتسبب في تهديدات للأمن الغذائي وما ترتب على ذلك من نقل للسكان من الجزر المنخفضة إلى أجزاء أخرى من البلد. وستنقل جزر سليمان مستشفى الإحالة الوطني من مكانه الساحلي في هونيبارا، في ضوء تواتر وكثافة الكوارث التي تهدد منظومة الهياكل الأساسية بأكملها.

وخلال السنة المنقضية، قضت السيول العارمة على أكثر من ٩ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي لجزر سليمان. وفي عام ٢٠١٥، ضربنا إعصاران، هما تشان - هوم وراكيل. وترحب جزر سليمان بمشاركة شريكين جديدين في التنمية، هما الإمارات العربية المتحدة والكويت، وبمساعدهما الإنسانية لشعبنا في هذه السنة. وإننا نشكرهما شكراً جزيلاً. وإذ تأتي من منطقة معرضة للكوارث، فإننا نتطلع إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المزمع عقده في اسطنبول في العام المقبل. ونأمل

العراقيين في المنطقتين المعنيتين من إندونيسيا. ونود أن تُعالج المسألة في الوقت المناسب.

وفي هذا الصدد، وافق منتدى جزر المحيط الهادئ، في مؤتمر قمة قادته الذي عُقد مؤخراً في بورت موريسي، في بابوا غينيا الجديدة، على نشر بعثة لتقصي الحقائق في بابوا الغربية لإثبات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان هناك. وناشد حكومة إندونيسيا السماح للبعثة بالوصول الحر وغير المقيد بروح التعاون الإقليمي الحقيقية. ولكن لا يمكن للأمم المتحدة أن تتجنب الأسباب الجذرية لتلك الانتهاكات في الأمد الطويل.

وعلى صعيد التعاون بين بلدان الجنوب، أشكر حكومة بابوا غينيا الجديدة على فتح مؤسساتها التعليمية أمام طلبة جزر سليمان. وننوه بالمساعدات الثنائية التي تقدمها بابوا غينيا الجديدة والاستثمارات التجارية الكبيرة في علاقات الشعبين. وتبقى علاقاتنا الميلانيزية متأصلة بثبات في قيمنا الثقافية والتقليدية، والتي تربط شعبنا الآن وفي المستقبل. ونحن نقيم علاقات اقتصادية وثقافية واجتماعية وتجارية مماثلة مع فيجي وفانواتو والبلدان الأخرى في منطقة المحيط الهادئ.

أنتقل الآن إلى علاقات جزر سليمان مع كوبا، حيث نشكر تلك الدولة الجزرية الصغيرة النامية الصديقة على تعليم أكثر من ١٠٠ طالب طب من جزر سليمان. وقد تخرّج حتى تاريخه ٤٤ طبيباً من كليات الطب في كوبا، وعادوا الآن إلى البلد. وإنني أشكر كوبا على تضامنها ودعمها لجزر سليمان.

انضمت جزر سليمان قبل شهرين إلى المجتمع الدولي في الاحتفال بعهد جديد من العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. واستعادة العلاقات، بعد ٥٤ عاماً تشكل بداية جديدة للولايات المتحدة لكي تعيد بناء علاقاتها مع كوبا، بالاستناد إلى الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وإننا نرحب بتخفيف الرئيس أوباما للقيود

بعد توسيعه. وهناك حاجة إلى ذلك لضمان معالجة المسائل الأمنية لتلك الدول في المجلس بصورة مُجدية. وسيتعين على المجلس أن يتكَيَّف مع حقائق الواقع دائمة التغير التي نواجهها في عالمنا. ونحن سعداء بالتقدم المحرَّز في المفاوضات بشأن إصلاح المجلس حتى الآن.

وعلى صعيد المسألة الجنسانية، فإن فترة الولاية الممتدة ثلاث سنوات لجزر سليمان في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ستنتهي في هذا العام. وسنخرج من المجلس بمخطتنا الاستراتيجية لفترة السنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٧. ومن المؤسف أن عمل الهيئة لا يزال يعاني من نقص الموارد، لذا، ندعو الدول الأعضاء إلى دعم ذلك العمل. ولا يزال إعلان ومنهاج عمل بيجين، المعتمدان قبل ٢٠ سنة، مصدراً للتوجيه والإلهام بشأن المساواة بين الجنسين والتمكين الجنساني. وتبقى جزر سليمان ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال والمتسارع لمنهاج العمل، وهو أمر من شأنه تمكينها من بلوغ الأهداف والغايات المتعلقة بالمسائل الجنسانية في إطار أهداف التنمية المستدامة.

في عام ٢٠٠٩، أودعت جزر سليمان، بوصفها دولة أرخبيلية، لدى لجنة حدود الجرف القاري التابعة للأمم المتحدة، أربعة طلبات تتعلق بالجرف القاري. وجرى تقديم أحد تلك الطلبات بالاشتراك مع ولايات ميكرونيزيا الموحدة وبابوا غينيا الجديدة بشأن هضبة أونتونغ جافا. وتجري حالياً دراسة هذا الطلب في لجنة فرعية في الأمم المتحدة، تابعة للجنة حدود الجرف القاري. والدورة المقبلة بين الدول واللجنة الفرعية مقررة لهذا الشهر، ونأمل أن تسفر المفاوضات عن حل ودي يرضي جميع الأطراف المعنية.

إن جزر سليمان، بوصفها صديقة حميمة لجمهورية الصين/تايوان، تُواصل المطالبة بمشاركة جمهورية الصين القائمة في تايوان مشاركة مجدية في الهيئات المتخصصة للأمم المتحدة. فجمهورية الصين القائمة في تايوان تُواصل التقيّد بالالتزامات

أن يجتمع العالم معاً ويهيئ ساحة أداء جديدة لبناء مجتمع قادر على التحمل ومسؤول بيئياً، يعمل في إطار حدود مأمونة للكوكب.

وإدراكاً من حكومة جزر سليمان لحقيقة أن النجاح يقوم على الشراكات، فإنها تسعى إلى بناء شراكات معمّقة وموسّعة وموجّهة نحو النتائج في مجالات الهياكل الأساسية الاقتصادية والطاقة الكهربائية والحرارية الأرضية وفي الزراعة والحراجه ومصائد الأسماك بغية إطلاق التنمية المستدامة لسكاننا الريفيين، وفقاً لأهداف تلك التنمية.

وأصدر قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، في مؤتمر قمة منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر في سوافا، فيجي، إعلان سوافا بشأن تغيير المناخ الذي يدعو إلى أن يكون اتفاق باريس المقبل مُلزماً قانونياً، وكذلك إلى أن يكون المعدل العالمي للزيادة في درجة الحرارة أدنى كثيراً من ١,٥ درجة مئوية. ويدعو الإعلان أيضاً إلى تخصيص فصل مستقل في الاتفاق للخسائر والأضرار، وإلى التزامات قوية بتخفيف الآثار في الاتفاق المقرر اعتماده.

وغير بعيد عن الواقع القول إن الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، مثل جزر سليمان، هي دول الخطّ الأمامي حين يتعلق الأمر بتحمّل عبء التأثيرات السلبية للمسائل الوجودية مثل تغيير المناخ. ويساورنا القلق لأن التقدم البطيء في مفاوضات المناخ سيُفضي إلى عدم يقين واحتمالات لنشوء حالة ناجمة عن تغير المناخ، يمكن أن تفجر نزاعات. وعدم اليقين هذا يدفع جزر سليمان للسعي إلى الحصول على مقعد في مجلس الأمن لفترة العامين ٢٠٣١-٢٠٣٢، أي بعد سنة على الانتهاء من خطة عام ٢٠٣٠ وتقييمنا لها.

إن جزر سليمان تدعم إصلاح مجلس الأمن وتطالب بمقعدٍ مكرّس للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس الأمن

الدولية على صعيد تغير المناخ والملاحة الجوية. وباعتبارها واحدا من أكبر الاقتصادات في العالم، يتعين أن تكون جزءاً من الحل العالمي في الأطر الدولية المختلفة.

يجب على المجتمع الدولي أن يرحب باهتمام جمهورية الصين بشأن مشاركة تايوان مشاركة كاملة بوصفها شريكا على قدم المساواة في أعمال منظمة الطيران المدني الدولية وفي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

لقد استفادت جزء سليمان من شراكة جمهورية الصين/ تايوان معنا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وسوف نعزز شراكتنا الثنائية مع جمهورية الصين/ تايوان في إطار خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠). إن أهداف التنمية المستدامة عالمية بحكم طبيعتها، ونتوقع من صديقتنا وشريكنا الانضمام إلى العالم في المساعدة على استئصال شأفة الفقر ومعالجة صحة كوكبنا المتدهورة.

في الختام، أود أن أقول بأن جزر سليمان تبغي التعددية واستمرار التزاهة، والتشجيع والقوة التي ستمنح شعبنا رسالة ملؤها الأمل، والتفاؤل والمستقبل الإيجابي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جزر سليمان على بيانه الذي أدلى به من فوره.

أصطحب السيد منسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان من المنصة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.